المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

2001

التقرير السنوي التاسع والعشرون

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة :

– توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهاءه عقد التصدير.

– تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

المركز الرئيسي
ص ب 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف 4844500 – فاكس 4841240, 4815741, 4815742
تلكس 46312, 22562 Kafeel KT
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw
الموقع الشبكي www.iaigc.org

أجهزة المؤسسة

مجلس المؤسسة :

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسات العامة والنظم واللوائح واتخاذ القرارات، وذلك فيما يتعلق بالضمان والمسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء لجنة الاشراف وتعيين المدير العام ونائب المدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

لجنة الإشراف :

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الأقطار المتعاقدة بناء على ترشيح أعضاء المؤسسة، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وتتولى اللجنة الإشراف على نشاط المؤسسة وتقديم ما تراه من مشورة للإدارة العامة ولمجلس المؤسسة.

وتتكون اللجنة حالياً على النحو الآتي :

سعادة الأستاذ فهد راشد الإبراهيم	رئيساً
سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ عبد الفتاح بنمنصور	عضواً
سعادة الأستاذ ناصر محمد القحطاني	عضواً
سعادة الأستاذ مرتضى بن محمد فاضل	عضواً
سعادة الأستاذ الياس غنطوس	عضواً

المدير العام

السيد مأمون إبراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد جمعة سعيد جمعة

السيد رئيس مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
في دور انعقاده التاسع والعشرين

تحية طيبة وبعد،

فإنه يطيب لي أن أرفع إلى مجلسكم الموقر تقرير الإدارة العامة للمؤسسة عن عام 2001 بالتطبيق لأحكام المادة (12) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

الجزائر، نيسان (أبريل)2002

المحتويات

الفصل الأول: المقدمة:	6
1.1 التطورات الدولية	6
2.1 التطورات الدولية للاستثمار	8
3.1 صناعة الضمان	9
4.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية	10
2. موجز نشاط المؤسسة	12
الفصل الثاني: عمليات الضمان:	13
1.2 عقود الضمان	13
2.2 التعويض والاسترداد	16
3.2 إعادة التأمين	16
4.2 تسويق خدمات الضمان	16
5.2 العلاقة مع هيئات الضمان	17
الجداول: جدول رقم (1): قيمة العقود المبرمة خلال عام 2001 موزعة	
حسب الأقطار المصدرة وحسب أنواع العقود	19
جدول رقم (2) : قيمة العقود المبرمة خلال عام 2001 موزعة	
حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود	20
جدول رقم (3) :التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2001	21
جدول رقم (4) : قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2001/12/31	
حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة وحسب أنواع العقود	22
جدول رقم (5): عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2001	23

الرسومات البيانية	26
الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة:	28
1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات	28
2.3 ترويج الاستثمار	31
3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية	32
4.3 أعمال الحاسوب	32
5.3 المكتبة	33
6.3 التدريب والتأهيل	33
7.3 النشاط الإعلامي	34
الفصل الرابع: التقرير المالي:	35
تقرير مراقب الحسابات	37
الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2000, 2001	38
بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001	40
بيان التغيرات في حقوق المساهمين (المعدل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001	41
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001	42
إيضاحات حول البيانات المالية، 31 ديسمبر 2001	43

الفصل الأول: المقدمة

1 . 1 التطورات الدولية:

شهد الأداء الاقتصادي العالمي تراجعا ملحوظا عام 2001، إذ هبط معدل النمو بمقدار النصف إلى 2.4% مقارنة مع معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000. وقد عمقت من حدة التراجع أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، على الرغم من أن تباطؤ النمو بدأت بوادره بحلول النصف الثاني من العام في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ودول الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد أدت هذه الأحداث إلى تحقيق خسائر قدرت بمئات المليارات داخل الولايات المتحدة وخارجها. وكان من تداعيات هذه الأحداث تعميق اتجاه التباطؤ الاقتصادي خاصة مع التأثير السلبي الذي شهدته قطاعات النقل الجوي وصناعة الطيران والسياحة والتأمين مما أدى إلى تراجع ثقة المستثمر والمستهلك، وتدهور حركة التجارة العالمية، وتفاقم الاختلالات في الموازين الخارجية، وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، واستمرار ضعف الأوضاع المالية للاقتصادات الناشئة، وحالة عدم اليقين في الأسواق النفطية، وتعزيز اتجاه تجنب المخاطر بتوجيه الاستثمارات للمناطق والأدوات الأقل مخاطرة.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ تراجع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 1.1% مقارنة بمعدل النمو عام 2000 الذي بلغ 3.9%. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تراجعا في معدل نموها بعد خمسة أعوام من النمو المتواصل إلى 1.0% مقارنة مع 4.1% عام 2000. وعادت اليابان إلى دائرة النمو السلبي إذ سجلت تراجعا بنسبة (0.4%) عام 2001 مقارنة مع معدل نمو بلغ 2.2% عام 2000، على الرغم من حجم برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي، مع استمرار ضعف القطاع المالي والمصرفي. وضمن هذه المجموعة شهدت دول "منطقة اليورو" معدل نمو بلغ 1.5% عام 2001 مقارنة بمعدل نمو قدره 3.4 % عام 2000. أما الدول الآسيوية الصناعية الجديدة المندرجة ضمن هذه المجموعة فقد تراجع نموها الاقتصادي أيضا بشكل حاد من 8.2% عام 2000 إلى 0.4% عام 2001.

ومن جهة أخرى حافظت مجموعة الدول النامية على معدل نمو أفضل بلغ 4.0% عام 2001 مقارنة بنحو 5.8% عام 2000. ومن بين هذه المجموعة شهدت الدول النامية في آسيا معدل نمو بلغ 5.6% عام 2001 مقارنة مع معدل نمو 6.8% عام 2000 بسبب متانة معدل النمو في الصين والهند اللتين سجلتا على التوالي معدلي نمو بلغا 7.3% و4.4% عام 2001 مقارنة مع 8.0% و6.0% عام 2000 على التوالي. وشهد معدل النمو في مجموعة الدول النامية في نصف الكرة الغربي تراجعا ملحوظا من 4.1% عام 2000 إلى 1.0% عام 2001، بتأثير تراجع النمو في البرازيل من 4.4% إلى 1.8% للفترة ذاتها. أما مجموعة الدول النامية في أفريقيا فقد سجلت ارتفاعا في معدل النمو من 2.8% عام 2000 إلى 3.5% عام 2001. وكذلك شهدت مجموعة دول الاقتصادات المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطي ومنغوليا) أعلى معدل نمو كمجموعة عام 2001 حوالي 4.9% وإن كان منخفضا عن معدل النمو الذي بلغ 6.3% عام 2000.

أما فيما يتعلق بالتضخم مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك لدى مجموعة الدول المتقدمة فقد تراوح عام 2001 حول

مستواه عام 2000 الذي بلغ 2.3%. بينما ارتفع بشكل طفيف لدى مجموعة الدول النامية من 5.6% إلى 6.0% للفترة ذاتها. أما التضخم لدى مجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد واصل تحسنه إذ انخفض من 20.1% عام 2000 إلى 16.0%عام 2001، مما عكس نجاح جهود السيطرة على مشكلة التضخم في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

من ناحية أخرى فقد هبط بشكل حاد معدل النمو في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات من 12.4% عام 2000 إلى 1.0% فقط عام 2001، وانخفضت قيمة تجارة السلع والخدمات من 7746 مليار دولار إلى 7557 مليار دولار للفترة ذاتها. فمن جهة الواردات انخفض معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من 11.5% عام 2000 إلى نمو سلبي معدله 0.3% عام 2001، كما انخفض معدل نمو صادراتها بنسبة مماثلة للفترة ذاتها. أما مجموعة الدول النامية فقد نمت وارداتها وصادراتها بنسبة 5.0% و 3.4% على التوالي خلال العام منخفضة من معدل نمو بلغ 16.1% و 15.0% عام 2000 على التوالي. وحافظت واردات مجموعة دول الاقتصادات المتحولة على معدل نمو بلغ 11.2% عام 2001 مقارنة مع معدل نمو بلغ 12.6% عام 2000. أما صادرات هذه المجموعة فقد تراجعت بمقدار النصف إذ انخفض معدل نموها من 16.3% عام 2000 إلى 7.8% عام 2001.

وفيما يتعلق بأسعار النفط فقد سجلت تراجعا بنسبة 14% عام 2001 مقارنة بارتفاع نسبته 56.9% عام 2000، بتأثير ضعف النمو الاقتصادي العالمي وما ترتب على ذلك من ضعف في الطلب العالمي على النفط ومشتقاته إضافة إلى توافر فائض في العرض. وكانت أسعار النفط قد شهدت ارتفاعا لمستوى 30 دولاراً للبرميل بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 مباشرة إلا أنها عادت للانخفاض لمستوى 15 دولاراً للبرميل، وكان معدل السعر الفوري لسلة خامات أوبك خلال العام حوالي 23.1 دولاراً للبرميل.

وفي شأن وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد انخفض العجز الذي سجلته مجموعة الدول المتقدمة من (253.7) مليار دولار عام 2000 إلى عجز بلغ (199.6) مليار دولار عام 2001 بتأثير تحسن عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (444.7) مليار دولار إلى (392.0) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل تراجع فائض الحساب الجاري في الدول النامية من 61.5 مليار دولار عام 2000 إلى 4.6 مليار دولار عام 2001. أما بالنسبة لدول الاقتصادات المتحولة فقد تراجع فائض الحساب الجاري من 27.0 مليار دولار عام 2000 إلى 13.2 مليار دولار عام 2001.

وقد انخفضت الديون الخارجية للدول النامية، بسبب مبادرات إلغاء الديون للدول الأقل نمواً، من 2204 مليارات دولار عام 2000 إلى 2195 مليار دولار عام 2001. فيما ارتفعت ديون دول الاقتصادات المتحولة من 359.0 مليار دولار عام 2000 إلى 365.0 مليار دولار عام 2001. وبلغت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات للمجموعتين عام 2001 نحو 144.3% و 104.1% على التوالي مقارنة مع 142.3% و 107.6% على التوالي عام 2000. أما نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات فقد بلغت 21.5%

و13.9% عام 2001 مقارنة مع 21.9% و14.5% عام 2000 للمجموعتين على التوالي.

2.1 التطورات الدولية للاستثمار:

وفقا للبيانات الأولية المتوافرة، قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال عام 2001 بحوالي 760 مليار دولار منخفضة بنسبة 40.1% عن مستواها للعام السابق. وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 510 مليارات دولار (ما نسبته 67% من الإجمالي) وحصة الدول النامية بنحو 225 مليار دولار (ما نسبته 30%) ودول الاقتصادات المتحولة بحوالي 25 مليار دولار (ما نسبته 3%). ويعزى هذا الانخفاض الحاد إلى تراجع عمليات الاندماج والتملك وتوجه الاقتصاد العالمي إلى التباطؤ وتراجع قيمة الأصول مع تراجع أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية التي تشكل 56% من عمليات تمويل صفقات الاندماج والتملك. و لم تأخذ هذه التوقعات التأثيرات السلبية لأحداث أيلول (سبتمبر) 2001 التي زادت من حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين، وتأثير حالة الترقب والحذر على اتخاذ القرار الاستثماري، الذي يمكن أن يدفع بهذه التدفقات إلى دون مستوى 700 مليار دولار.

ويشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام 2000 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة بلغت 1271 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 18% عن مستواها عام 1999، وقد شكلت حصة الدول المتقدمة منها 1005 مليارات دولار، تركزت في الولايات المتحدة (281 مليار دولار) وألمانيا (176 مليار دولار) وبريطانيا (130 مليار دولار). بينما بلغت حصة الدول النامية 240 مليار دولار، حظيت منها منطقة آسيا بحوالي 143 مليار دولار، حيث تركزت في كل من هونج كونج (64 مليار دولار) والصين (41 مليار دولار). وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 86 مليار دولار تركزت في كل من البرازيل (33 مليار دولار) والمكسيك (13 مليار دولار) والأرجنتين (11 مليار دولار). وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 5 مليارات دولار تركزت في كل من أنجولا (1.8 مليار دولار) ونيجيريا (1.4 مليار دولار). وبالنسبة لمجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد بلغت حصتها نحو 25 مليار دولار، وتركزت في كل من بولندا (10 مليارات دولار) وجمهورية التشيك (5 مليارات دولار) وروسيا (حوالي 3 مليارات دولار).

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 2000 حوالي 4.9 مليار دولار بما نسبته أقل من 1% إلى إجمالي العالم وحوالي 2.0% إلى إجمالي الدول النامية مقارنة مع تدفقات بلغت 2.7 مليار دولار عام 1999. وتركزت التدفقات في كل من مصر (1.24 مليار دولار) والسعودية (مليار دولار) وتونس (781 مليون دولار).

من ناحية أخرى تواصل تحسن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم خلال الفترة من 1991 إلى 2000 إدخال 1185 تعديلا قانونياً توجه حوالي 95% منها نحو مزيد من الانفتاح

والتحرير. في حين بلغ في نهاية عام 2000 عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار 1941 اتفاقية مقارنة بـ 385 اتفاقية عام 1990. أما عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي فقد بلغ 2118 اتفاقية خلال الفترة ذاتها.

3.1 صناعة الضمان:

شهدت صناعة الضمان بروز عدة اتجاهات خلال العام أهمها تعزيز قدرتها على التعامل مع التغيير والتحديات الجديدة لدعم نمو التدفقات الاستثمارية والتجارية، وتهدئة الأسواق التي تأثرت بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والصدمة التي تعرضت لها بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 التي خلقت ضغوطا متزايدة بشأن احتمالات التعرض للمخاطر السياسية وعدم اليقين بشأن المؤثرات الخارجية غير المتوقعة، إلا أن الحكم على نتائج الأحداث مازال مبكراً. ونتج عن ذلك إدخال مخاطر جديدة متعلقة بالإرهاب الجوي، وارتفاع في كلفة المخاطر لبعض الدول، وحجب كلي للضمان السياسي لدول أخرى. وفي خطوة لتنشيط سوق الضمان في الحالات الأقل مخاطرة، اتجهت بعض هيئات الضمان إلى تخفيف شروط منح الضمان.

ومن جهة أخرى شهد العام استمرار تنامي عمليات الضمان في الأسواق التصديرية للمدى القصير، وتزايد دور الهيئات الخاصة في هذه الأسواق، مع زيادة التعاون وبناء التحالفات بينها وبين الهيئات الحكومية والقطاع المصرفي في مجال ضمان ائتمان الصادرات، واتجهت بعض هيئات الضمان الكبرى إلى الدخول في عمليات اندماج لتعزيز موقعها مما زاد من حيوية أسواق الضمان. وتواصل تعميق التوجه إلى تنويع خدمات الضمان وتحسين الممارسات القائمة خاصة في تمويل المشاريع للمدين المتوسط والطويل. كما استكمل عدد جديد من الهيئات الوطنية للضمان إجراءات التكيف الهيكلي الداخلي اللازم لمواكبة المستجدات والإفادة من التطبيقات العالمية الحديثة للتكنولوجيا والاتصالات وتبني دور أكثر فاعلية. وشهدت عمليات إعادة التأمين في أسواق المخاطر السياسية اهتماما واسعا إذ من المتوقع أن تنخفض طاقتها الاستيعابية وترتفع أقساط الإعادة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن مجمل الضمانات التي قدمها أعضاء الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن) الذي يضم 51 هيئة وطنية من 42 دولة بالإضافة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) التابعة لمجموعة البنك الدولي، عام 2000 غطى 504 مليارات دولار، منها 491 مليار دولار لائتمان الصادرات، و13 ملياراً لضمان الاستثمار. وقد بلغت نسبة عمليات ائتمان الصادرات للمدى القصير نحو 86% من إجمالي عمليات ائتمان الصادرات، قامت الهيئات الخاصة بضمان نحو 50% منها.

كما شهد العام انطلاق الوكالة الأفريقية لضمان ائتمان التجارة وإنشاء المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

4.1 أهم التطورات الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية:

على صعيد التطورات السياسية، شهد العام انعقاد القمة الدورية العربية إلـ (13) في الأردن ضمن اجتماعات عديدة أخرى على مستويات مختلفة لمعالجة جمود عملية السلام وتفاقم الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع استمرار انتفاضة الأقصى التي أثرت سلبا على الاستقرار في المنطقة، إضافة إلى التوجس من استهداف الحملة العالمية على الإرهاب بعض الدول العربية. وتواصلت جهود الحل السلمي لنزاعات الحدود بين دول الجوار. وشهد العام تحسناً في العلاقات العربية–العربية وإنشاء لجان مشتركة لتطوير العلاقات وكذلك تحسنا على صعيد العلاقات العربية–الدولية وخاصة مع دول الاتحاد الأوروبي.

أما على صعيد التطورات الاقتصادية، فقد بلاه متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في العام موضوع التقرير، استنادا إلى البيانات التي توافرت عن 17 دولة عربية، حوالي 3.9% مقابل 4.2% عام 2000. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في السودان (6.7%) والمغرب (6.5%)، وقطر (5.7%) وموريتانيا (5.5%). وقد تباين تأثر اقتصادات الدول العربية بتراجع النمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط وتداعيات أحداث أيلول (سبتمبر) 2001. وشهد عدد من الدول العربية مواصلة جهود الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وتزايد إجراءات تحرير التجارة.

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس التوازن الداخلي، انخفاضا في خمس دول عربية، منها لبنان إذ انخفض عجز الميزانية فيه من 24.3% عام 2000 إلى 20.3% عام 2001، وفي سلطنة عمان (من 4.8% إلى 0.2%). وتمكنت قطر من تحويل عجز نسبته 0.6% إلى فائض نسبته 5.3% للفترة ذاتها. بينما ارتفع عجز الميزانية في أربع دول عربية، وتحول الفائض في الميزانية إلى عجز في ثلاث دول عربية أخرى، بينما سجلت الكويت ارتفاعا في نسبة فائض الميزانية من 9.2% إلى 18.9% للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بمؤشر عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقيس التوازن الخارجي، فقد شهد أداءً متباينا بين الدول العربية، حيث حافظت 9 دول عربية على فائض في ميزان الحساب الجاري وبعضها شهد ارتفاعا في الفائض المسجل مثل الكويت (من 33.6% عام 2000 إلى 33.9% عام 2001) وقطر (من 18.4% إلى 21.8% للفترة ذاتها)، وتمكنت المغرب من تحويل عجز نسبته 1.4% عام 2000 إلى فائض نسبته 3% عام 2001، وحافظ الأردن على شبه التوازن حول عجز نسبته 0.7% خلال الفترة ذاتها. وسجلت مصر تحسنا بتراجع عجز الحساب الجاري من 1.2% عام 2000 إلى شبه توازن حول 0.03% عام 2001. بينما شهدت سوريا تحول ميزان الحساب الجاري من فائض نسبته 9.8% إلى عجز نسبته 2% للفترة ذاتها وارتفع العجز في ثلاث دول عربية أخرى.

تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم في الدول العربية التي توافرت حولها البيانات عام 2001 لم يتجاوز

8% باستثناء ليبيا التي بلغ التضخم فيها 13.6%. وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في عشر دول عربية منها السودان (من 8.5% عام 2000 إلى 4.8% عام 2001)، بينما سجل ارتفاعا في 4 دول عربية أخرى منها اليمن (من 3.9% إلى 8%) للفترة ذاتها.

استمر التحسن في الإطار التشريعي والمؤسسي في الدول العربية، وشهد عام 2001 نشاطا ملحوظا في معظم الدول العربية في مجال تنقيح وتطوير واستكمال التشريعات المرتبطة بالاستثمار ومؤسساته وتعزيز الاتجاه نحو التحرير والدخول في عدة اتفاقيات ثنائية ومناطق حرة ولجان مشتركة بين الدول العربية وبينها وبين دول أجنبية. وقد تزايد الاهتمام بتشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية ومحاربة غسيل الأموال والفساد وتعظيم الشفافية والتشريعات الخاصة بالإغراق ومنع الاحتكار. كما أطلقت أو شرعت بعض الدول العربية في إطلاق الحكومات الإلكترونية وبدأت في دراسة قوانين خاصة بالتجارة الإلكترونية مع بحث استخدامات التوقيع الإلكتروني.

وفي مجال تنمية الموارد البشرية بذلت معظم الدول العربية جهودا مكثفة لمواصلة ترقية الموارد البشرية في المجالات المتعلقة بالتقنيات المتقدمة وتطبيقات الحاسوب والبرمجيات. وشهد العام تطورات ملحوظة في استكمال البنية التحتية المعلوماتية في العديد من الدول العربية بإنشاء مدن للتكنولوجيا وقرى ذكية ومراكز بحوث وتطوير والاستمرار في تطوير مناهج التعليم الأساسي والعالي.

شكلت الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية خلال عام 2001 امتدادا واستكمالا للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، وتميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج الشيء الذي يمكن أن ينعكس إيجابيا على نوعية وفاعلية هذه الجهود. كما عملت الدول العربية على إرساء وترسيخ مفاهيم التخصيص الترويجي المتمثل في إبراز صورة إيجابية عن القطر من حيث الجاذبية الاستثمارية، واستهداف المستثمر وتقديم الخدمات للمستثمر المحتمل والفعلي. كما شهدت الأنشطة الترويجية خلال العام ارتفاعا وتحسنا ملحوظا في العدد والنوعية لفعاليات المؤتمرات والندوات والمعارض والزيارات الجماعية. كما ازداد خلال العام عدد الدول العربية التي أقامت مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على شبكة الإنترنت العالمية، وتوجهها لتعزيز عملية الترويج الإلكتروني.

وقد تحسن أداء أسواق المال العربية التسع التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، الكويت، ، لبنان، مصر، المغرب) خلال العام. إذ ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية إلى 152 مليار دولار في نهاية العام مقارنة مع 148 مليار دولار في نهاية عام 2000، بلغت نسبة قيمة السوق السعودية منها حوالي 48%، في حين ارتفع عدد الشركات المدرجة من 1678 عام 2000 إلى 1687 عام 2001، حصلت مصر من بينها على الحصة الأكبر بنسبة 66%. وقد ارتفعت قيمة التداول في الأسواق التسع من حوالي 36 مليار دولار في نهاية عام 2000 إلى حوالي 43 مليار دولار في نهاية عام 2001، كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة من حوالي 9.1 مليار سهم إلى 23.5 مليار سهم خلال الفترة ذاتها، تم تداول 89% منها في الكويت. وقد قامت كل من سوريا

واليمن بخطوات هامة لإنشاء أسواق مالية محلية لديها.

وفق المعلومات الأولية المتوافرة بلغت جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام حوالي 2.45 مليار دولار مقارنة مع 1.82 مليار دولار عام 2000. وبذلك بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2001 حوالي 17.2 مليار دولار. جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية بقيمة 721 مليون دولار وما نسبته 29.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام، تلتها السودان (بقيمة 559 مليون دولار وما نسبته 27.2%) ولبنان (بقيمة 365 مليون دولار ونسبة 17.7%) والجزائر (بقيمة 350 مليون دولار ونسبة 17%). وتركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت 50% ثم قطاع الصناعة بحوالي 30% وقطاع الزراعة بحوالي 20% .

2. موجز نشاط المؤسسة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال عام 2001 (163,180,970) دولارا أمريكيا (نحو 50,204,263 دينارا كويتيا)، وبلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية (288,372,996) دولارا أمريكيا (نحو 88,720,837 دينارا كويتيا) كما في 2001/12/31. وبلغت قيمة العمليات المنفذة (الالتزامات القائمة) في إطار العقود السارية (61,072,375) دولارا أمريكيا (نحو 18,789,528 دينارا كويتيا). وقد صرفت المؤسسة خلال العام تعويضات بقيمة (2,797,551) دولارا أمريكيا عن تحقق مخاطر تجارية، فيما تمكنت المؤسسة من استرداد ما قيمته (647,246) دولارا أمريكيا كجزء من تعويضات سبق أداؤها عن تحقق مخاطر تجارية خلال الفترة ذاتها.

وفي إطار الأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في مجالات بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية. وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000 والبدء بإعداد تقرير عام 2001، وإصدار (6) أعداد من الخلاصات المركزة تناولت عدة موضوعات حيوية، وإصدار (12) عددا من النشرة الشهرية تم خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار على المستويات القطرية والإقليمية والدولية تم فيها عرض (65) فرصة استثمارية. وقد أصدرت المؤسسة خلال العام مطبوعة "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" استنادا إلي الورشة الإقليمية التي عقدت بشأن هذا الموضوع في نهاية عام 2000 في عمان (الأردن)، كما أعدت عدداً من الأوراق التعريفية قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية شاركت فيها المؤسسة، كما ساهمت في عقد وتنظيم المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والملتقى السنوي الثامن لهيئات الضمان العربية. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة جهودها في أتمتة أنشطتها وتحديث الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية قدرات العاملين من خلال التدريب وتقويم الأداء.

1.2 عقود الضمان :

1.1.2 إجمالي العقود المبرمة :

تم خلال عام 2001 إبرام ستة وستين عقد ضمان بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 163.18 مليون دولار أمريكي (50.2 مليون دك.)[1] وذلك باستثناء عمليات إعادة التامين الواردة البالغة قيمتها 723,998 دولاراً أمريكياً (222,745 دك.) المبينة في البند 3.2 أدناه. وتضمنت العقود المبرمة ثلاثة عقود لضمان الاستثمار بلغت قيمتهما الإجمالية حوالي 41.48 مليون دولار أمريكي (12.76 مليون دك.) وثلاثة وستين عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 121.70 مليون دولار أمريكي (37.44 مليون دك.). وبذلك تبلغ نسبة عقود ضمان الاستثمار 25.4% ونسبة عقود ضمان ائتمان الصادرات 74.6% لعام 2001.(انظر الجدول رقم 1)

وبالمقارنة بقيمة العقود المبرمة خلال العام الماضي التي بلغت قيمتها الإجمالية 103,230,735 دولارا أمريكيا (31,545,248 دك.)[2]، فإن نسبة الزيادة تكون قد بلغت 58%.

استفاد من ضمان المؤسسة خلال الفترة مستثمرون ومصدرون من سبع دول عربية وشركات عربية أجنبية مشتركة، استأثرت الجمهورية اللبنانية ودولة الكويت والشركات العربية المشتركة منها بنسبة 75.48%، ودول عربية أخرى بنسبة 24.52%.

كما بلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع ست عشرة دولة، استأثرت المملكة العربية

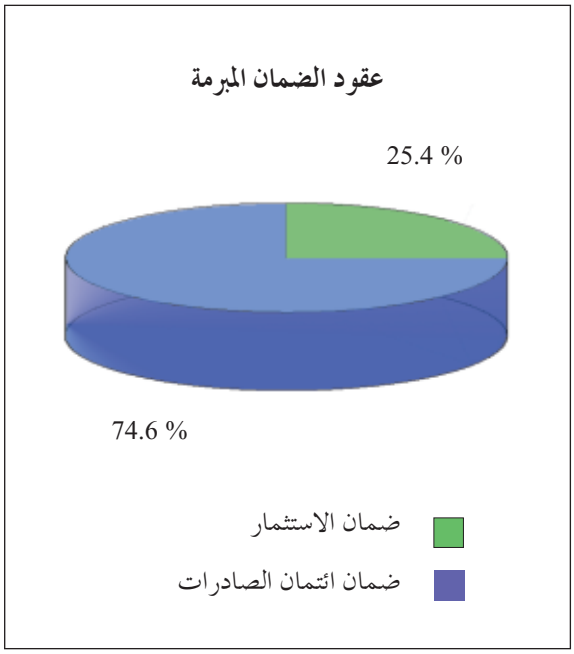

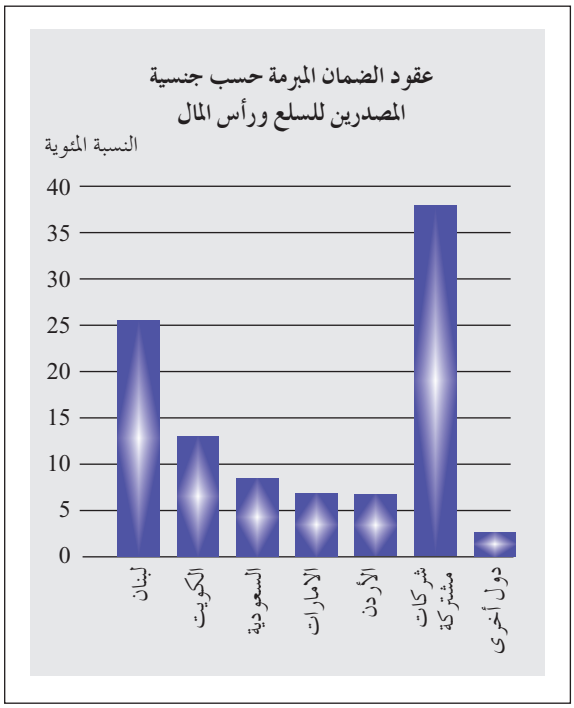

(1) دولار أمريكي واحد = 0.30766 دك. كما في 2001/12/31

(2) دولار أمريكي واحد = 0.30558 دك. كما في 2000/12/31

السعودية وجمهورية السودان والجمهورية الجزائرية منها بنسبة 65.48%، وثلاث عشرة دولة عربية أخرى بلغت نسبة حصتها مجتمعة 34.52%.

2.1.2 تفاصيل العقود المبرمة:

1.2.1.2 عقود ضمان الاستثمار:

تم خلال الفترة إبرام ثلاثة عقود ضمان استثمار تفاصيلها كما يلي:

1. عقد ضمان قرض ابرم مع مستثمر من الجنسية الكويتية بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي (1.54 مليون دك.)، لتمويل مشاريع إنتاجية صغيرة في جمهورية السودان.

2. عقد ضمان قرض أبرم مع شركة عربية مشتركة بقيمة 29.5 مليون دولار أمريكي (9.06 مليون دك.)، لتمويل إنشاء محطة توليد كهرباء في جمهورية السودان.

3. ملحق لعقد ضمان مساهمة في رأسمال شركة سياحية في الجمهورية التونسية أبرم في العام السابق مع مستثمر من دولة الكويت. يغطي الملحق قيمة الزيادة في راس مال الشركة والبالغة (10 ملايين دينار تونسي)[3] (7 مليون دولار أمريكي) (2.15 مليون دك.).

وبهذا فقد حققت قيمة هذه العقود زيادة عن العام الماضي بلغت نسبتها حوالي 156%.

2.2.1.2 عقود ضمان ائتمان الصادرات:

تم خلال العام إبرام 63 عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة إجمالية بلغت حوالي 121.70 مليون دولار أمريكي (37.44 مليون دك.)، وقد ارتفعت القيمة

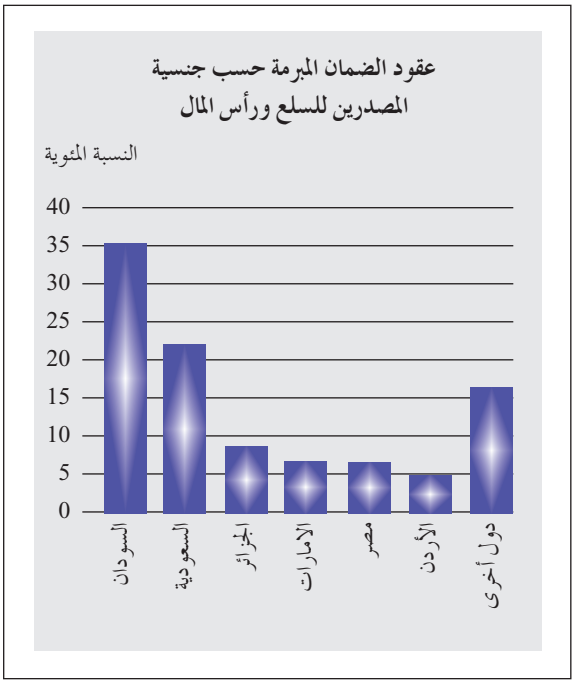

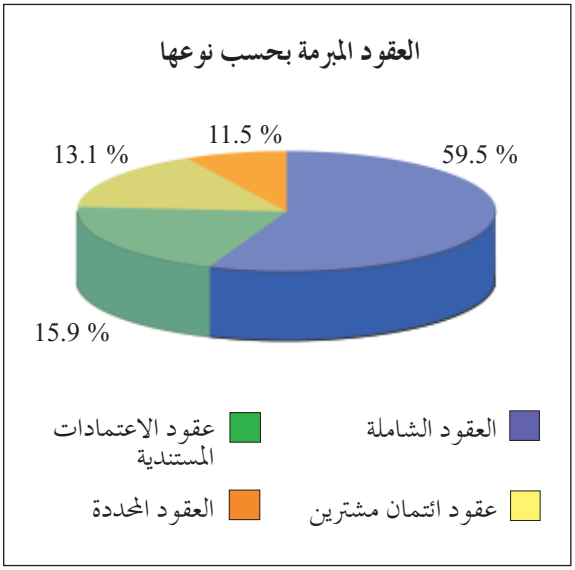

(3) دينار تونسي واحد= 0.215 دك. كما في 2001/12/31

الإجمالية لهذه العقود بنسبة بلغت حوالي 40% عن العام الماضي.

انتمى المصدرون بجنسياتهم إلى سبع دول بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة، كان نصيب الجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية والشركة المشتركة منها 70.99%، ونصيب أربع دول عربية أخرى مجتمعة 29.01%.

وبلغ عدد الدول المستوردة للسلع ست عشرة دولة، كان نصيب المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان والجمهورية الجزائرية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية منها 77.11% ونصيب إحدى عشرة دولة عربية أخرى مجتمعة 22.89%.

تفاصيل عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال العام مبينة في الجدول رقم (5).

3.1.2 تصنيف السلع محل الضمان:

توزعت السلع محل الضمان خلال عام 2001 على النحو التالي:
منتجات نفطية وكيماوية، معدات صناعية ومواد بناء ومنتجات معدنية وكهربائية، منتجات غذائية، منتجات ورقية، منسوجات، أدوية، مجوهرات ومشغولات ذهبية، ومنتجات أخرى متنوعة.

4.1.2 إجمالي العقود السارية و الالتزامات القائمة:

بلغت القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية 288,372,996 دولارا أمريكيا (88,720,837 دك.) كما في 2001/12/31 توزعت بنسبة 54.76% لعقود ضمان الاستثمار وبنسبة 45.24% لعقود ضمان ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بمبلغ 219,384,213 دولارا أمريكيا (67,039,429 دك.) قيمة عقود الضمان السارية في 2000/12/31. وبلغت قيمة العمليات المنفذة في إطار إجمالي العقود السارية 61,072,375 دولارا أمريكيا (18,789,528 دك.) بنسبة 21.2% من إجمالي العقود السارية. ويمثل هذا المبلغ التزامات الضمان القائمة على المؤسسة تجاه الأطراف المضمونة في 2001/12/31[4]. (انظر الجدول رقم 4).

5.1.2 إيرادات الضمان:

بلغ إجمالي قيمة الأقساط المحصلة من عقود الضمان خلال العام 822,222 دولاراً أمريكياً (252,965 دك.)، منها 65% عن عقود ضمان الاستثمار و 35% عن عقود ضمان ائتمان الصادرات، بنسبة زيادة عن العام السابق بلغت 7.2%.

---

(4) تمثل التزامات الضمان القائمة ما يلي:
- بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار: قيمة ما نفذ من استثمار.
- بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات: قيمة الشحنات المنفذة و لم تسدد بعد. ولا تعني هذه الالتزامات مبالغ واجبة الدفع، إذ لا يكون ذلك إلا عند تحقق خطر في أي منها.

2.2 التعويض والاسترداد :

قامت المؤسسة بسداد ثمانية تعويضات عن تحقق مخاطر تجارية قيمتها الإجمالية 2,797,551 دولاراً أمريكياً. استفاد من التعويضات المذكورة مصدرون من دولتين عربيتين. وقد استردت المؤسسة خلال فترة التقرير ما قيمته 647,246 دولاراً أمريكيا.

3.2 إعادة التأمين:

1.3.2 إعادة التأمين الواردة:

في اطار التعاون مع هيئات الضمان الوطنية في مجال اعادة التأمين، قبلت المؤسسة أربع عمليات إعادة تأمين اختيارية واردة من هيئة وطنية متعلقة بصادرات بموجب خطابات اعتماد مستندية صادرة عن عدد من البنوك المحلية في الدولة المستوردة. بلغت القيمة الإجمالية لعمليات إعادة التأمين خلال العام 723,998 دولاراً أمريكياً.

2.3.2 إعادة التأمين الصادرة:

قررت شركة نامور ري، وهي معيد التأمين القائد، إلغاء مشاركتها في اتفاقية إعادة تأمين المحاصة على المخاطر التجارية المبرمة منذ عام 1988. وقد بدا سريان القرار منذ بداية العام الاكتتابي 2001.
تجري المؤسسة اتصالات للتوصل إلى ترتيبات حول اتفاقية جديدة بما يتناسب مع احتياجاتها ومقتضيات نشاطها.

4.2 تسويق خدمات الضمان :

تواصلت جهود المؤسسة لتسويق خدمات الضمان في مختلف الدول العربية عبر الوسائل التالية:

1.4.2 أوفدت المؤسسة إحدى عشرة بعثة ميدانية إلى سبع دول عربية، إضافة إلى الزيارات الميدانية في دولة المقر وفي المملكة العربية السعودية من خلال المكتب الإقليمي في مدينة الرياض حيث بلغ عدد الشركات التي تمت زيارتها 285 شركة.

2.4.2 تم تنظيم أربع ندوات وملتقيات للتعريف بخدمات المؤسسة في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية.

3.4.2 شاركت المؤسسة في سبع مؤتمرات واجتماعات عربية ذات علاقة بنشاطها وذلك للتعريف بما تقدمه من خدمات، عقدت في سبع دول شملت كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية السودان والجمهورية اللبنانية والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة.

4.4.2 أوفدت المؤسسة بعثات تسويق إلى خمسة معارض عربية للالتقاء بالشركات الصناعية المشاركة في تلك

المعارض وتعريفها بخدمات المؤسسة.

5.4.2 تم تنفيذ خمس حملات بريدية شملت نحو 6,424 من رجال الأعمال والصناعيين والمصدرين العرب وشركات الاستثمار والمصارف العربية والأجنبية المشتركة.

6.4.2 تم خلال العام توقيع ثلاث اتفاقيات إنتاج بالعمولة لتسويق خدمات الضمان وبهذا يصل عدد المنتجين بالعمولة إلى (48) منتجا موزعين على (14) دولة عربية، بالإضافة إلى منتج بالعمولة لتسويق عقد ضمان قرض في كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

7.4.2 تم توسيع قاعدة بيانات العملاء المحتملين للمؤسسة بادخال بيانات عن 400 شركة اضافية.

5.2 العلاقة مع هيئات الضمان :

- تواصل المؤسسة الاتصالات الرسمية اللازمة مع الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن) بشان الانضمام إلى عضويته. ومن المتوقع أن تنتهي إجراءات العضوية خلال النصف الثاني من عام 2002.
- وقعت كل من المؤسسة ومجموعة الكوفاس الفرنسية اتفاقية انضمام المؤسسة لاتحاد هيئات الضمان (كريدت أليانس)، وبذلك تحولت مشاركة المؤسسة في الاتحاد المذكور من درجة عضو مراقب إلى درجة عضو كامل. ويجدر التنويه إلى أن هذه العضوية تتيح للمؤسسة مزايا إضافية متعددة، أهمها:

* توفير قدرات ائتمانية جديدة في السوقين العربي والدولي من خلال إعادة التأمين لدى الكوفاس.
* توفير المعلومات الائتمانية عن المستوردين في العالم من خلال بنك المعلومات لدى الكوفاس الذي يضم حوالي 35 مليون مستورد.
* إمكانية إعادة التامين على التزامات المؤسسة لدى المؤسسات الأعضاء في الاتحاد المنتشرة في 49 دولة.
* تبادل الخبرات والمشورة الفنية الخاصة بالضمان، وإتاحة فرص التدريب.
* الوقوف على مستجدات وتطورات سوق الضمان العالمي.

– شاركت المؤسسة في أعمال الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الضمان (كريدت أليانس) الذي عقد في فيينا، النمسا، خلال الفترة 2001/10/02-09/30.

– شاركت المؤسسة في اجتماع ملتقى هيئات الضمان الإسلامية الذي عقد في جدة، المملكة العربية السعودية خلال الفترة 4-2001/11/5. وقد ناقش الاجتماع مسائل فنية تهم صناعة الضمان في هذه البلدان.

– نظمت المؤسسة الملتقى السنوي الثامن لهيئات الضمان العربية الذي عقد في جدة بالتزامن مع اجتماع ملتقى هيئات الضمان الإسلامية. وقد ناقش الاجتماع مواضيع تتعلق بالمعلومات الائتمانية عن المستوردين وبقوائم المستوردين السوداء. واتفق المجتمعون على موضوع الملتقى القادم الذي سيتركز على المعلومات الائتمانية عن المستوردين نظراً لأهميته في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الضمان.

جدول رقم (1)

قيمة العقود المبرمة خلال الفترة 2001/12/31-1/1 موزعة حسب الأقطار المصدرة و حسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

القطر المصدر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة إلى
	دولار	دينار	%	دولار	دينار	%	دولار	دينار	الإجمالي%
شركات عربية مشتركة	29,500,000	9,075,970	71.10	31,700,000	9,752,822	26.05	61,200,000	18,828,792	37.50
الجمهورية اللبنانية	_	_	0.00	41,295,000	12,704,823	33.92	41,295,000	12,704,823	25.31
دولة الكويت	11,988,230	3,688,299	28.90	8,693,404	2,674,613	7.14	20,681,634	6,362,912	12.67
المملكة العربية السعودية	_	_	0.00	13,402,058	4,123,277	11.01	13,402,058	4,123,277	8.21
دولة الامارات العربية المتحدة	_	_	0.00	11,164,778	3,434,956	9.17	11,164,778	3,434,956	6.84
المملكة الأردنية الهاشمية	_	_	0.00	11,102,500	3,415,797	9.12	11,102,500	3,415,797	6.80
جمهورية مصر العربية	_	_	0.00	4,170,000	1,282,942	3.43	4,170,000	1,282,942	2.56
الجمهورية العربية السورية	_	_	0.00	165,000	50,764	0.14	165,000	50,764	0.11
الإجمالي العام	41,488,230	12,764,269	100.00	121,692,740	37,439,994	100.00	163,180,970	50,204,263	100.00
النسبة الى الإجمالي%	25.4			74.6					

جدول رقم (2)

قيمة العقود المبرمة خلال الفترة 1/1 - 2001/12/31 موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة وحسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)

القطر	عقود الاستثمار		النسبة	عقود الصادرات		النسبة	الإجمالي		النسبة الى
المضيف/المستورد	دولار	دينار	%	دولار	دينار	%	دولار	دينار	الإجمالي%
السودان	34,500,000	10,614,270	83.16	22,925,000	7,053,106	18.84	57,425,000	17,667,376	35.19
السعودية	_	_	_	35,630,215	10,961,993	29.28	35,630,215	10,961,993	21.83
الجزائر	_	_	_	13,800,000	4,245,708	11.34	13,800,000	4,245,708	8.46
الإمارات	_	_	_	10,794,333	3,320,984	8.87	10,794,333	3,320,984	6.61
مصر	_	_	_	10,680,000	3,285,809	8.78	10,680,000	3,285,809	6.54
.الأردن	_	_	_	8,456,671	2,601,780	6.95	8,456,671	2,601,780	5.18
تونس	6,988,230	2,149,999	16.84	800,000	246,128	0.66	7,788,230	2,396,127	4.77
الكويت	_	_	_	4,481,398	1,378,747	3.68	4,481,398	1,378,747	2.75
ليبيا	_	_	_	3,000,000	922,980	2.47	3,000,000	922,980	1.84
المغرب	_	_	_	3,000,000	922,980	2.47	3,000,000	922,980	1.84
قطر	_	_	_	2,694,311	828,932	2.21	2,694,311	828,932	1.65
البحرين	_	_	_	2,698,593	830,249	2.22	2,698,593	830,249	1.65
لبنان	_	_	_	1,040,000	319,967	0.85	1,040,000	319,967	0.64
سورية	_	_	_	1,025,000	315,352	0.84	1,025,000	315,352	0.63
عُمان	_	_	_	559,721	172,205	0.46	559,721	172,205	0.34
اليمن	_	_	_	107,500	33,074	0.08	107,500	33,074	0.08
الإجمالي العام	41,488,230	12,764,269	100.00	121,692,740	37,439,994	100.00	163,180,970	50,204,263	100.00
النسبة الى الإجمالي العام	%25.4			%74.6					

جدول رقم (3)

التوزيع القطري لعقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال الفترة 1/1 – 2001/12/31

(القيمة بالدولار الأمريكي، الإجمالي بالدينار الكويتي و الدولار الأمريكي أيضا)

جنسية الأطراف المضمونة/	لبنان	شركات مشتركة	السعودية	الإمارات	الأردن	الكويت	مصر	سورية	الإجمالي		النسبة
الأقطار المستوردة	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دولار	دينار	%
المملكة العربية السعودية	14,425,000	5,000,000	_	8,142,090	1,515,000	6,028,125	520,000	_	35,630,215	10,961,993	29.28
جمهورية السودان	25,000	8,700,000	1,000,000	2,300,000	7,250,000	_	3,650,000	_	22,925,000	7,053,106	18.84
الجمهورية الجزائرية	10,000,000	3,000,000	_	_	800,000	_	_	_	13,800,000	4,245,708	11.34
دولة الإمارات العربية المتحدة	5,300,000	500,000	3,321,666	_	80,000	1,592,667	_	_	10,794,333	3,320,984	8.87
جمهورية مصر العربية	4,630,000	6,000,000	50,000	_	_	_	_	_	10,680,000	3,285,809	8.78
المملكة الأردنية الهاشمية	4,625,000	500,000	2,551,589	_	_	780,082	_	_	8,465,671	2,601,780	6.95
دولة الكويت	1,240,000	–	2,941,398	–	300,000	_	_	_	4,481,398	1,378,747	3.68
المملكة المغربية	–	3,000,000	_	–	–	_	_	_	3,000,000	922,980	2.47
الجماهيرية العربية الليبية	–	3,000,000	_	–	–	_	_	_	3,000,000	922,980	2.47
دولة البحرين	175,000	–	2,323,593	–	200,000	_	_	_	2,698,593	830,249	2.22
دولة قطر	800,000	–	1,080,427	651,367	–	162,517	_	_	2,694,311	828,932	2.21
الجمهورية اللبنانية	–	500,000	–	–	375,000	_	_	165,000	1,040,000	319,967	0.85
الجمهورية العربية السورية	25,000	1,000,000	–	–	–	_	_	_	1,025,000	315,352	0.84
الجمهورية التونسية	–	500,000	–	–	300,000	_	_	_	800,000	246,128	0.66
سلطنة عمان	25,000	–	133,386	71,321	200,000	130,014	_	_	559,721	172,205	0.46
الجمهورية اليمنية	25,000	–	–	–	82,500	_	_	_	107,500	33,074	0.08
الإجمالي بالدولار الأمريكي	41,295,000	31,700,000	13,402,058	11,164,778	11,102,500	8,693,404	4,170,000	165,000	121,692,740		100.00
المعادل بالدينار الكويتي	12,704,823	9,752,822	4,123,277	3,434,956	3,415,797	2,674,613	1,282,942	50,764		37,439,994	
النسبة إلى الإجمالي %	33.93	26.05	11.01	9.17	9.12	7.14	3.43	0.15		100.00	

جدول رقم (4)

قيمة العقود السارية والالتزامات القائمة كما في 2001/12/31 حسب الأقطار المضيفة/المستوردة و حسب أنواع العقود

(بالدولار الأمريكي و المعادل بالدينار الكويتي)[1]

القطر المضيف	عقود الاستثمار السارية [2]		عقود الصادرات السارية		الإجمالي		النسبة الى	الالتزامات القائمة[3]	
	دولار	دينار	دولار	دينار	دولار	دينار	الإجمالى %	دولار	دينار
الأردن	_	_	8,563,173	2,634,546	8,563,173	2,634,546	2.97	472,768	145,452
الإمارات	_	_	11,254,951	3,462,698	11,254,951	3,462,698	3.90	660,942	203,345
البحرين	_	_	2,698,593	830,249	2,698,593	830,249	0.49	13,249	4,076
تونس	24,458,805	7,524,996	800,000	246,128	25,258,805	7,771,124	8.76	12,624,839	3,884,158
الجزائر	_	_	15,593,721	4,797,565	15,593,721	4,797,565	5.41	4,416,363	1,358,738
السعودية	_	_	37,564,197	11,557,001	37,564,197	11,557,001	13.03	2,620,420	806,199
السودان	49,500,000	15,229,170	26,121,271	8,036,471	75,621,271	23,265,641	26.22	2,249,492	692,079
سورية	12,420,000	3,821,137	1,025,000	315,352	13,445,000	4,136,489	4.66	5,600,000	1,722,896
عمان	_	_	559,721	172,204	559,721	172,204	0.19	-	-
قطر	_	_	5,053,970	1,554,904	5,053,970	1,554,904	1.75	146,630	45,112
الكويت	_	_	2,292,243	705,231	2,292,243	705,231	0.79	31,670	9,743
ليبيا	_	_	3,000,000	922,980	3,000,000	922,980	1.04	-	-
لبنان	68,529,932	21,083,919	1,703,129	523,985	70,233,061	21,607,904	24.35	32,050,122	9,860,541
مصر	_	_	11,126,791	3,423,268	11,126,791	3,423,268	3.86	185,880	57,188
المغرب	3,000,000	922,980	3,000,000	922,980	6,000,000	1,845,960	2.08	-	-
اليمن	_	_	107,500	33,073	107,500	33,073	0.04	-	-
الإجمالي	157,908,737	48,582,202	130,464,259	40,138,635	288,372,996	88,720,837	100.00	61,072,375	18,789,528

(1) دولارأمريكي = 0.30766 دينار كويتي

(2) العقود السارية: هي العقود سارية المفعول سواء نفذت أو لم تنفّذ.

(3) الالتزامات القائمة: بالنسبة لعقود ضمان الاستثمار هي قيمة ما نفذ من استثمار، و بالنسبة لعقود ضمان ائتمان الصادرات هي قيمة الشحنات المنفذة و لم تسدد بعد.
لا تعني هذه الالتزامات مباله واجبة الدفع اذ لا يكون ذلك الا بعد تحقق الخطر في أي منها.

جدول رقم (5)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2001

	جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمةبالدولارالامريكي	القيمة بالدينار الكويتي
1	الأردن	عدة دول	اصباغ وكيماويات	240,000	73,838
2		عدة دول	اصباغ وكيماويات	600,000	184,596
3		عدة دول	اصباغ وكيماويات	1,100,000	338,426
4		تونس	اسمدة كيماوية ومركبة	300,000	92,298
5		لبنان	اسمدةكيماوية ومركبة	300,000	92,298
6		لبنان	ألبسة جاهزة	75,000	23,075
7		السعودية	قرطاسية وأغلفة	130,000	39,996
8		السعودية	مواد غذائية	75,000	23,075
9		السعودية	اصباغ وكيماويات	150,000	46,149
10		الجزائر	أدوية بشرية	800,000	246,128
11		السودان	ورق بوليبروبيلين	50,000	15,383
12		السودان	أسمدة ومبيدات وإطارات	1,750,000	538,405
13		السودان	يوريا وإطارات	3,000,000	922,980
14		السودان	أسمدة ومبيدات وإطارات	1,250,000	384,575
15		اليمن	مواد تغليف	82,000	25,382
16		السودان	إسمنت	1,200,000	369,192
			اجمالي الاردن	**11,102,500**	**3,415,795**
17	الإمارات	السعودية	رقائق البطاطا	8,142,090	2,504,995
18		قطر	رقائق البطاطا	651,367	200,400
19		عمان	زجاج	71,321	21,943
20		السودان	معدات ومكائن صناعية	1,000,000	307,660
21		السودان	مواد معدنية وكيميائية	300,000	92,298
22		السودان	دقيق القمح	1,000,000	307,660
			اجمالي الامارات	**11,164,778**	**3,434,956**
23	السعودية	عدة دول	علب كرتون	7,772,562	2,391,307
24		عدة دول	منتجات كهربائية	133,386	41,038
25		عدة دول	منتجات كرتونية	733,623	225,706
26		الإمارات	أسمدة كيماوية	160,063	49,245
27		الأردن	علب طعام معدنية	213,418	65,660
28		مصر	مواسير كرتونية	50,000	15,383
29		البحرين	صناديق توزيع كهربائية	53,354	16,415

تابع جدول رقم (5)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2001

	جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمةبالدولارالامريكي	القيمة بالدينار الكويتي
30	السعودية	الأردن	علب معدنية فارغة	320,126	98,490
31		السودان	مذيبات هيدروكربونية	1,000,000	307,660
32		الإمارات	شاحنات	2,965,525	912,373
			اجمالي السعودية	**13,402,058**	**4,123,277**
33	سورية	لبنان	أجبان	165,000	50,764
			اجمالي سورية	**165,000**	**50,764**
34	الكويت	عدة دول	مواد عازلة	6,663,200	2,050,000
35		عدة دول	مواد غذائية	910,096	280,000
36		السعودية	مواد غذائية	80,000	24,613
37		السعودية	مواد غذائية	195,020	60,000
38		السعودية	مواد غذائية	585,020	180,000
39		الإمارات	مواد غذائية	260,027	80,000
			اجمالي الكويت	**8,693,404**	**2,674,613**
40	لبنان	عدة دول	مجوهرات	16,450,000	5,061,007
41		الأردن	مواد تغليف	2,500,000	769,150
42		عدة دول	منتجات ورقية	1,195,000	367,654
43		عدة دول	أدوات كهربائية	2,500,000	769,150
44		مصر	حلويات	300,000	92,298
45		عدة دول	سجاد	2,100,000	646,086
46		عدة دول	مستحضرات طبية	550,000	169,213
47		عدة دول	سيراميك	3,100,000	953,746
48		السعودية	مواد تغليف	300,000	92,298
49		الإمارات	أسمدة عضوية	500,000	153,830
50		الإمارات	كرتون	100,000	30,766
51		الإمارات	مواد تغليف	300,000	92,298
52		الإمارات	أسمدة عضوية	1,400,000	430,724
53		الجزائر	كابلات هاتفية	10,000,000	3,076,600
			اجمالي لبنان	**41,295,000**	**12,704,820**
54	مصر	السعودية	نتجات زراعية	400,000	123,064
55		السعودية	رقائق الألمنيوم	120,000	36,919
56		السودان	حديد وصلب	3,300,000	1,015,278

تابع جدول رقم (5)
عقود ضمان ائتمان الصادرات المبرمة خلال عام 2001

	جنسية الطرف المضمون	بلد المستورد	نوع السلعة	القيمةبالدولارالامريكي	القيمة بالدينار الكويتي
57	مصر	السودان	سيراميك	100,000	30,766
58		السودان	أدوية بيطرية	250,000	76,915
			اجمالي مصر	**4,170,000**	**1,282,942**
59	مشترك	مصر	أثاث فندقي	3,000,000	922,980
60		عدة دول	مواد متنوعة	25,000,000	7,691,500
61		السودان	كابلات وسبائك نحاس	1,500,000	461,490
62		السودان	إسمنت	1,650,000	507,639
63		السودان	أقمشة	550,000	169,213
			اجمالي الشركات المشتركة	**31,700,000**	**9,752,822**
			الاجمالي العام	**121,692,740**	**37,439,989**

عقود الضمان المبرمة خلال العام 2001
(موزعة حسب جنسية الأطراف المضمونة)

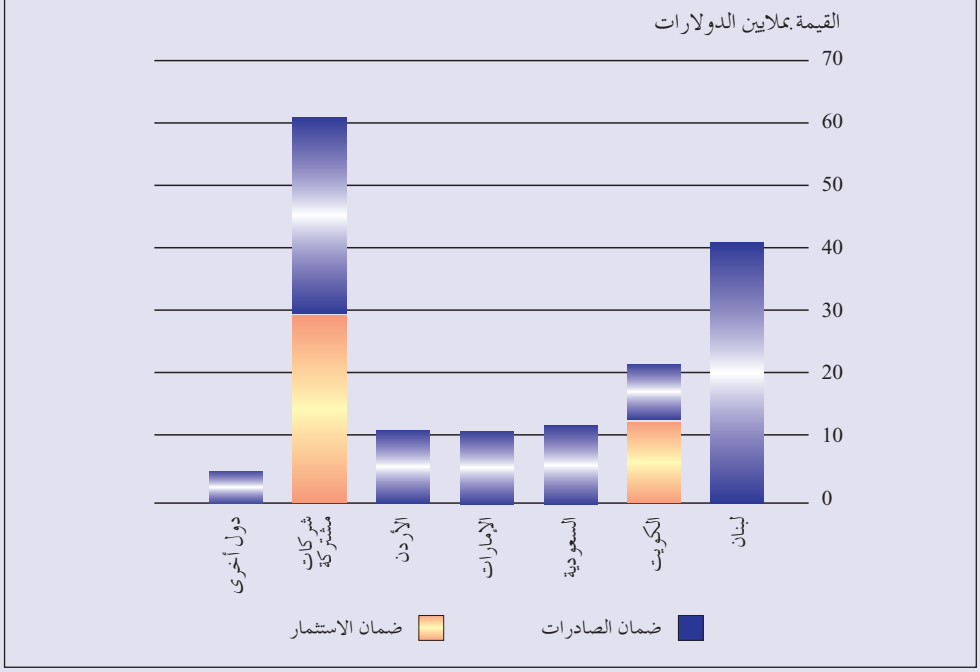

عقود الضمان المبرمة خلال العام 2001
(موزعة حسب الأقطار المضيفة/المستوردة)

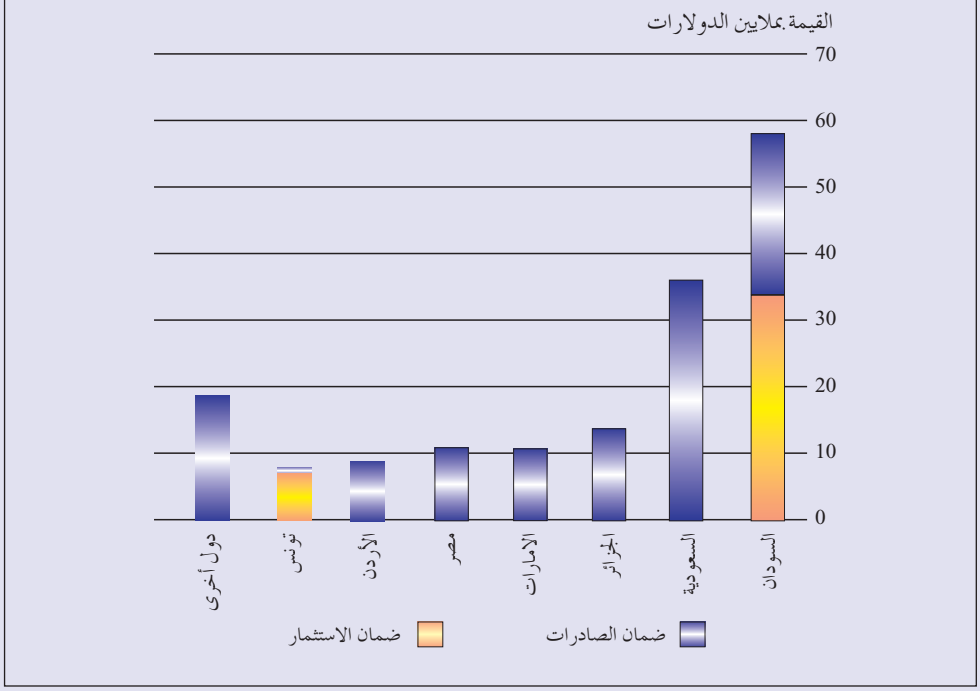

إجمالي العقود السارية كما في 2001/12/31
(موزعة حسب الأقطار المضيفة/ المستوردة)

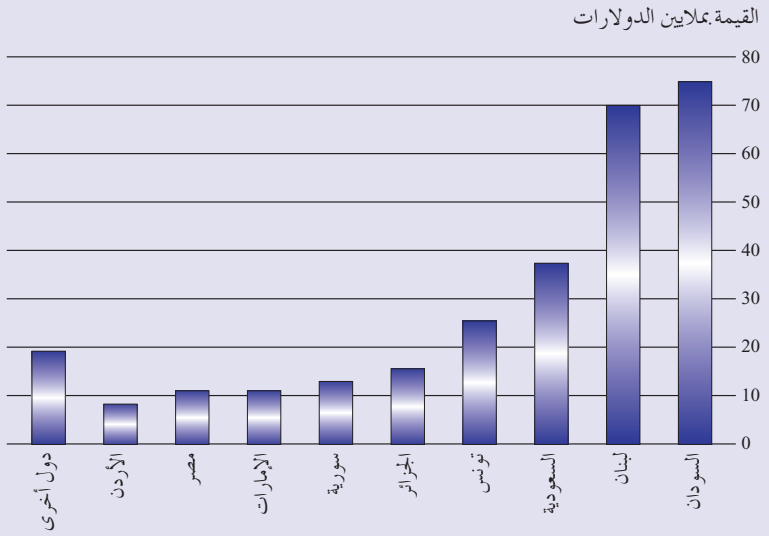

إجمالي الالتزامات القائمة كما في 2001/12/31
(موزعة حسب الأقطار المضيفة المستوردة)

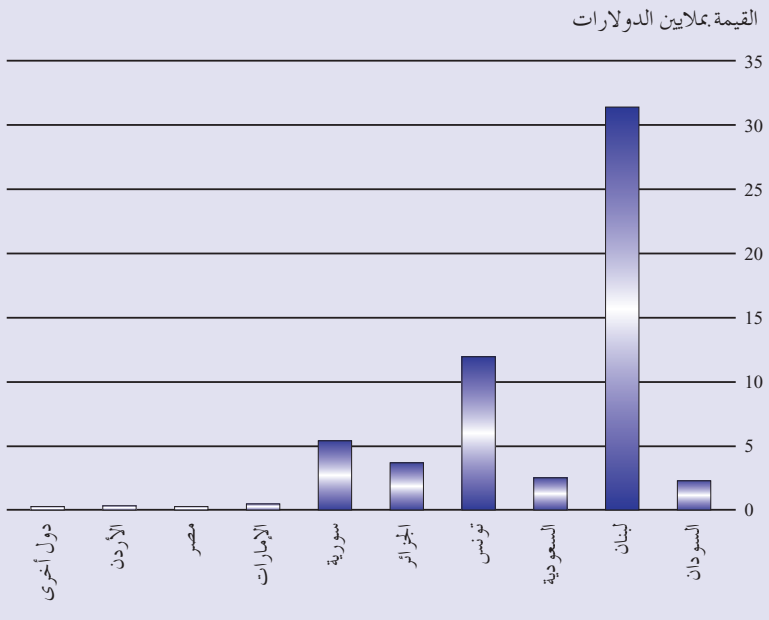

الفصل الثالث: الأنشطة المكملة والخدمات المساندة

1.3 التقارير والدراسات والمطبوعات والمؤتمرات:

في إطار هدف المؤسسة لنشر المعرفة وترقية الوعي الاستثماري في الدول العربية تابعت المؤسسة نشاطها بإصدار وتطوير تقرير مناخ الاستثمار وسلسلة الخلاصات المركزة والنشرة الشهرية وعدد من الدراسات والأوراق التعريفية وحضور الندوات والمؤتمرات على النحو التالي:-

1.1.3 تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية :

* تم إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000 ووزع على الجهات المختصة في الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والمستثمرين ورجال الأعمال ووسائل الإعلام ومراكز البحث في المنطقة العربية وخارجها، وبوشر بالإعداد لتقرير عام 2001.

2.1.3 سلسلة الخلاصات المركّزة :

* **آسيا بعد الهزة المالية**: الصفقة الجديدة: تستعرض هذه الخلاصة أهم ما ورد في كتاب الدكتور مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي بعنوان (صفقة جديدة لآسيا) صدر عام 1998 . وتركز الخلاصة على الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في وضع أسس الاستقرار السياسي إبان الأزمة المالية التي عصفت باقتصادها في صيف عام 1997.

* **الطاقة لعالم الغد**: الحاجة إلى التصرف الآن: تستعرض هذه الخلاصة تقرير مجلس الطاقة العالمي الصادر عام 2000 بالعنوان ذاته، وتركز على المستجدات التي طرأت، منذ صدور تقرير عام 1993, على قطاع الطاقة عالميا وإقليميا ومحليا في إطار برنامج عمل لعام 2020، ومراجعة للبرنامج وكذلك للافتراضات والبيانات التي سبق وضعها من حيث وضع الطلب على الطاقة والجهود المبذولة لتطوير قطاع الطاقة وسياسات العمل والإجراءات البيئية الضرورية لتحقيق الأهداف المتوخاة.

* **الشراكة العربية–الأوروبية، الدوافع والمنافع**: تستعرض هذه الخلاصة اتفاقية الشراكة العربية–الأوروبية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على مستقبل المنطقة العربية من خلال تحليل تجارب الدول العربية التي وقعت عليها. وتستند في ذلك إلى عدة تقارير دولية وقطرية.

* **شركة القرن الواحد والعشرين**: تستعرض هذه الخلاصة مجموعة من التوقعات الخاصة بالتغيرات الرئيسية في ملامح شركة القرن الواحد والعشرين ومنهج إدارتها. وتستند في ذلك إلى دراسة قامت بها مجلة (بيزنس ويك) الأمريكية في الربع الثالث من عام 2000.

* **أنماط التعامل مع حالة التغير**: تستعرض هذه الخلاصة أنماط التعامل مع حالة التغير التي تمثل وضعا مستمرا في بيئة الحياة الإنسانية ومدى قبول المرء للتغيير ولياقته النفسية للتعامل معه ببساطة وتأثير التغيير على الأفراد والجماعات والكيانات المؤسسية. وتستند إلى كتاب (من حرك الجبن) تأليف الدكتور سبنسر جونسون الذي صدر عام 2000. وتكمن أهمية هذه الخلاصة في ضرورة استيعاب رجل الأعمال والمستثمر العربي للتغيرات المرتبطة بالتقدم التقني وتغير نمط استخدامات المواد الخام والوسيط بتوافر بدائل أخرى، وانعكاسات ذلك على سلسلتي التكلفة والمنافع،

وتكييف أوضاع عمله بما يضمن الحفاظ على التنافسية، والارتقاء بها بغرض زيادة قدرة أعماله من جذب الموارد والتدفقات الاستثمارية.

* **حقوق الملكية الفكرية**: تستعرض هذه الخلاصة الوضع الراهن والقضايا المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ومدى إمكان إفادة الدول النامية، وبينها الدول العربية، من الحقوق التي تمنحها اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية والالتزامات الناجمة عنها وخاصة اتفاقية التدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية (تربس) الموضوعة في إطار منظمة التجارة العالمية والتي يتم إنفاذها بالتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (وايبو) . وتستند الدراسة إلى عدة مراجع متخصصة في الموضوع وخاصة إصدارات المجمع العربي للملكية الصناعية والمجمع العربي للملكية الفكرية.

3.1.3 النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" :

* تم إصدار اثني عشر عدداً من النشرة الشهرية "ضمان الاستثمار" غطت الأشهر من كانون الثاني (يناير) إلى كانون الأول (ديسمبر) من العام وتم توزيعها بمعدل 6000 نسخة شهريا على المؤسسات الاستثمارية والأفراد والجهات الأخرى المعنية بالاستثمار في الدول العربية، كما تم تثبيتها على موقع المؤسسة في الشبكة الدولية (الإنترنت)، وقد غطت الأعداد:-

* رصد أنشطة المؤسسة وخاصة التطورات في عمليات الضمان التي أنجزت خلال العام والمستجدات المرتبطة بصناعة الضمان وإصدار مجلد الموسوعة التشريعية للاستثمار في ليبيا.

* عدد من القضايا المهمة تحت (موضوع العدد) منها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التعاون العربي- الصيني، و المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، و مستجدات سعر الصرف في مصر وبعض دلالاتها، و مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، و نمط للتعاون على مستوى المشروع بين شركات الاستثمار العربية، و مقاومة الضغوط على الاقتصاد الفلسطيني.

* رصدا للاتجاهات المتعلقة بالاستثمار والمرتبطة به على المستويات العربية والإقليمية والدولية وتضمن ذلك ركود الاقتصاد العالمي وأحداث أيلول (سبتمبر) 2001، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2000، و توقعات التدفقات الاستثمارية عام 2001، و تنامي عدد الاتفاقيات الثنائية للاستثمار عالميا، و الاتجاهات الحديثة في سوق ضمان المخاطر غير التجارية، و العولمة المالية وأثرها على الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة، و إطلاق بوابة إلكترونية استثمارية إسلامية عبر الإنترنت.

* رصد التطورات والمستجدات التي تهم كلاً من المستثمر ومتخذي القرار في الدول العربية مثل وضع المخاطر القطرية في الدول العربية، و إصلاحات جديدة في الاقتصاد الجزائري، و تطورات جهود محاربة غسيل الأموال في الدول العربية، و إجراءات جمركية في مصر، و تنافسية صناعية في الأردن، و قانون جديد لتملك الأجانب في لبنان، و تنظيم الاستثمار في قطر، و التنافسية في قطاع الاتصالات في السعودية، و تعديل قانون الاستثمار والسماح بفتح مصارف خاصة في سوريا.

* رصد تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية منها تطوير تشريعات التجارة الإلكترونية في الدول العربية، و إطلاق إمارة دبي أول حكومة إلكترونية عربية، و استكمال سلطنة عمان إجراءات مشروع الحكومة الإلكترونية، و افتتاح أول صندوق استثماري للتكنولوجيا، و أكبر مركز لخدمات المعلومات في مصر، و تطورات حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية.

* استعراض القضايا الخاصة بتطورات المعلوماتية، وشمل ذلك الاتجاهات المؤثرة في الاقتصاد الرقمي وتقنية المعلومات وفق النموذج البريطاني، و أثر حماية حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد الأمريكي، و القرصنة في مجال البرمجيات خلال عام 2000، و التطبيقات التكنولوجية في إعداد نظام إدارة الحكومة الإلكترونية، و متطلبات بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية.

* استعراض المؤشرات التالية: مؤشر مجتمع المعلوماتية (2000) و مؤشر بيئة أداء الأعمال (2000–2004) و مؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة (2000 و 2001) و مؤشر الحرية الاقتصادية (2000 و 2001) و مؤشر الضبابية (2000)، ومؤشر الشفافية (2000) و مقياس قوة روح المبادرة (2001).

* متابعة أنشطة الترويج في الدول العربية وترويج الفرص الاستثمارية في الدول العربية.

4.1.3 الدراسات والأوراق التعريفية:

* تم إصدار مطبوعة "**تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية**" التي جمعت الأوراق والمداولات التي قدمت في ورشة العمل الإقليمية حول "تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية" التي عقدت بتنظيم مشترك بين المؤسسة وهيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) من مجموعة البنك الدولي، بالتعاون مع مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية يومي 30 و 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 في مدينة عمان بمشاركة 50 خبيرا من مؤسسات تشجيع الاستثمار في (18) قطرا عربيا.

* تم إعداد ورقة حول "**تجربة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية وبعض دلالاتها للشركات العربية المشتركة**" قدمت إلى الاجتماع الأول للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة الذي عقد في الخرطوم، جمهورية السودان يومي 6 و 7 شباط (فبراير) 2001، ونشرت لاحقا في عدد من الدوريات والصحف.

* تم إعداد ورقة تناولت "**وضع تدفقات الاستثمار بين الصين والدول العربية**" قدمت إلى ندوة "الاستثمار المتبادل بين الصين والدول العربية" التي عقدت في مدينة شيمن بالصين خلال الفترة من 8- 12 /2001/9.

5.1.3 الندوات والمؤتمرات:

* عقد رؤساء ومديرو عشر شركات عربية مشتركة تعمل في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والصناعة الاستخراجية والإنتاج السلعي والخدمي والأدوات المالية والصناعات الدوائية والاتصالات وخدمات الضمان الاجتماع الأول للتنسيق في مدينة الخرطوم، جمهورية السودان، يومي 6 و 7 شباط (فبراير) 2001. وتم في الاجتماع التشاور بشأن فرص مؤهلة للاستثمار وإمكان تحديد وإعداد مشاريع كبرى تساهم فيها الشركات في قطاعات التعدين

والأدوية وكيفية تسويق منتجات الشركات وإدارة وترتيب القروض وأسلوب تنفيذ المشروعات الاستثمارية وأولويات التنسيق. وقد تمخض عن الاجتماع اهتمام أربع شركات عربية مشتركة بمشروع لإنتاج الأدوية البيطرية في السودان. وتنفيذا لذلك عقدت الأمانة العامة للتنسيق اجتماعا مع المختصين بهذا الشأن في السودان بتاريخ 2001/3/28 وأعدت تقريرا عن ذلك الاجتماع، كما رتبت بالتعاون مع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما) عقد اجتماع يوم 2001/6/18 في مقر الشركة المذكورة في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية لتحديد الخطوات التالية في اتجاه تنفيذ المشروع.

* عقد لقاء هاتفي مشترك (تلي–كونفرنس) ضم المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا) التابعة لمجموعة البنك الدولي بتاريخ 2001/4/23 لغرض البحث في الاقتراح الأولي لعقد ورشة عمل تفاعلية تشارك فيها المؤسستان حول موضوع الترويج الإلكتروني باستخدام الإنترنت في الدول العربية. وقد أبدت هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي (فياس) اهتماما بالمشاركة في هذه الورشة التي يخطط أن تعقد في الربع الثالث من عام 2002 في إحدى الدول العربية. وتم إنجاز المسح الأولي للوضع القائم للترويج الإلكتروني لدى هيئات تشجيع الاستثمار العربية.

* شاركت المؤسسة في إطار الوفد العربي لحضور الملتقى الدولي للاستثمار والذي تضمن ندوة "زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الصين والدول العربية" التي عقدت في مدينة شيمن، مقاطعة فوجيان بالصين، خلال الفترة من 8-2001/9/12. وقد أشرفت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تنسيق مشاركة الوفد العربي الذي ضم رجال أعمال عرب من الصين ورجال أعمال ووفود رسمية من مصر والسودان، الإمارات، سلطنة عمان، الأردن وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان واليمن. كما شاركت المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

* شاركت المؤسسة، بصفتها أحد الأطراف المنظمة، في المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 9) الذي عقد في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية خلال الفترة من 12–2001/11/14 تحت رعاية الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، وشهد المؤتمر اهتماما ملحوظا ومشاركة ما يربو على 450 شخصية بينهم خبراء عرب وأجانب، وتركز محور المؤتمر على الاستثمار في تقنية المعلومات في الدول العربية وما يرتبط به من مجالات الصناعة والموارد البشرية والبنى التحتية والتشريعات والقوانين ومبادرات القطاع الخاص.

2.3 ترويج الاستثمار:

تركز النشاط الترويجي للمؤسسة خلال الفترة موضوع التقرير على ما يلي:–

* عرض 65 مشروعا استثماريا ضمن باب (فرص استثمارية) في نشرة "ضمان الاستثمار" في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية منها خطوط صناعية لإنتاج الإسمنت وصناعة الميلامين وإعادة تصنيع المخلفات الورقية وغزول البولي بروليين وصناعة أجهزة التكييف والمضخات وآلات الضغط والسيراميك وعصر البذور وتجميد الحاصلات الزراعية وإنتاج أعلاف الحيوانات وتقديم خدمات المعلوماتية ومصنع سخانات مياه ومشروع إقامة منتزه سياحي وترفيهي وثقافي.

* تمت مخاطبة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية بشأن إرسال البيانات المتوافرة لديها حول الأنشطة الترويجية والتطورات التشريعية والقانونية خلال عام 2001 من خلال تعبئة (8) جداول بالأنشطة المحددة. وقامت المؤسسة بتنسيق المعلومات الواردة ورسم معالم الصورة الإقليمية للجهود الترويجية العربية.

* تمت مخاطبة هيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية بشأن المشاركة في البرنامج التدريبي الثامن لسلطة التنمية الصناعية الماليزية (ميدا)، الذي عقد خلال الفترة من 7/23 إلى 2001/8/4 في مدينة كوالالمبور، لغرض إيفاد متدربين للإفادة من التدريب الذي تتيحه المشاركة في هذا البرنامج. وكذلك تمت المخاطبة بشأن المشاركة في البرنامج التدريبي الذي اعتمده المعهد العربي للتخطيط لعام 2001/2000 للمرة الأولى بحيث يفضي البرنامج إلى منح شهادة قطرية متخصصة في الترويج للإستثمار.

3.3 التعاون مع المؤسسات والهيئات العربية والدولية:

* شاركت المؤسسة في (36) مؤتمرا واجتماعا منها (22) اجتماعا تعلقت بالعمل العربي المشترك واجتماعا واحدا مع طرف دولي و(13) اجتماعا لبحث قضايا اقتصادية تقع في إطار اهتمامات المؤسسة. وقد تم عقد (9) من هذه الاجتماعات في دولة المقر، و(8) في جمهورية مصر العربية و(8) في دولة الإمارات و(5) في الجمهورية اللبنانية، و(1) في كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية وسلطنة عمان والمملكة المغربية وكينيا والصين. وقد كان الهدف من حضور هذه المؤتمرات والاجتماعات –إلى جانب التعريف بخدمات المؤسسة وتسويقها– تعميق معرفة المؤسسة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية في الدول العربية، والمشاركة في مناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الاستثمار في الدول العربية وتنمية التجارة العربية البينية، وتوثيق العلاقة مع الهيئات العربية والدولية.

4.3 أعمال الحاسوب:

البرامج والصيانة:

تم خلال الفترة موضوع التقرير تنفيذ ما يلي:–

* تحديث برامج الشؤون الإدارية وإضافة بعض المتطلبات الجديدة.
* متابعة وصيانة برنامج حقوق الموظفين وتشغيل البرمجيات في الشبكة الداخلية.
* مواصلة تطوير برنامج المحاسبة.
* مواصلة تحديث قاعدة بيانات الدول العربية.
* مواصلة تطوير برنامج نظام العمليات.
* استكمال النسخ الاحتياطي للوثائق الإلكترونية في المؤسسة.
* تثبيت مضاد فيروسات على جميع الأجهزة .
* تنفيذ برنامج الصيانة الوقائية والقيام بأعمال الصيانة الطارئة.
* رفع كفاءة أجهزة الحاسوب القديمة.

الشبكات :

* مواصلة تحديث نشر مطبوعات المؤسسة على الموقع الشبكي.

* متابعة انسياب البريد الإلكتروني في الشبكة الداخلية.
* تركيب خادم شبكة خاص بالبريد الإلكتروني.
* صيانة خدمات الشبكة الداخلية وأدواتها من كوابل وأجهزة خادم الشبكة.

5.3 المكتبـة:

* مواصلة إلغاء الاشتراك السنوي في عدد من الدوريات العربية والأجنبية منعا للازدواج واكتفاء بالنسخة الموجودة من كل منها لدى مكتبة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتوسيع نطاق استخدام مصادر المعلومات عبر الإنترنت.

6.3 التدريب والتأهيل:

مواصلة للجهد المبذول لتوفير المهارات الفنية وترقية مستوى أداء العاملين في المؤسسة استفاد أربعة عشر من العاملين من المشاركة في أربع عشرة دورة تدريبية غطت المجالات التالية:-

الدورات الفنية:

* دورة خاصة بائتمان الصادرات نظمتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في جدة، المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2-2001/4/4 استفاد منها موظفان من إدارة العمليات وتنمية الآعمال.

* دورة في إدارة المحافظ والأصول الاستثمارية وأخرى خاصة بتقييم السندات في الكويت خلال الفترة من 8-2001/9/12 استفاد منها موظف من الشؤون المالية.

* دورة خاصة بالعرض والإلقاء وتقديم المعلومات بفعالية نظمها اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال الفترة من 10-2001/9/12 في المنامة استفاد منها موظف من الإدارة الاقتصادية.

* ندوة في تطوير وتسويق خدمات التأمين عبر البنوك والإنترنت نظمها الاتحاد العام العربي للتأمين (الأمانة العامة) في بيروت خلال الفترة من 2-2001/10/3 استفاد منها موظف من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

* دورة خاصة ببناء ولاء العميل نظمتها الأهلية الخليجية للاستشارات الإدارية والمالية في الكويت خلال الفترة من 4-2001/11/6 استفاد منها موظف من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

دورات الحاسوب:

* دورات أساسية: استفاد (4) موظفين من الإدارة العامة وإدارة العمليات وتنمية الأعمال والشؤون الإدارية من (4) دورات أساسية في الحاسوب نظمتها شركة نيوهوريزن في الكويت.

* دورات متقدمة: استفاد (3) موظفين من الدائرة الاقتصادية والشؤون الإدارية من (4) دورات حاسوب متقدمة غطت كورل درو، وأدوبي اليستريتور، والأرشيف الإلكتروني.

اللغة الإنجليزية:

* دورة في اللغة الإنجليزية نظمها المجلس البريطاني في الكويت خلال الفترة من 5/9 إلى 2001/6/25 استفاد منها موظف من إدارة العمليات وتنمية الأعمال.

7.3 النشاط الإعلامي:

غطت وسائل الإعلام عبر بيانات صحفية أصدرتها المؤسسة خلال العام أنشطة المؤسسة وفقا للبرنامج الإعلامي المعتمد لعام 2001، وشمل ذلك الاجتماع السنوي لمجلس المؤسسة واجتماعات لجنة الإشراف، والضمانات الرئيسية الممنوحة للمستثمرين والمصدرين العرب والتعويضات المدفوعة لبعضهم، وأنشطة المؤسسة الأخرى. كما انعكست المادة الموضوعية التي تضمنها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، وأعداد النشرة الشهرية والخلاصات المركزة التي صدرت خلال العام في عدد من الصحف والدوريات المحلية في الدول العربية، وفي الصحافة العربية المهاجرة، كما شاركت المؤسسة في المؤتمر الصحفي الخاص بالمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في دبي يوم 2001/9/25 والآخر الذي عقد في الكويت يوم 2001/9/29.

يبين التحليل أن اسم المؤسسة ورد في العينة الصحفية التي ترد إليها (99) مرة خلال عام 2001 بمعدل مرتين كل أسبوع، وذلك في إطار ما تصدره من بيانات صحفية (حوالي 7) وفي إطار الإشارة إلى ما ورد في إصداراتها الدورية من النشرة الشهرية والخلاصات المركزة والتقارير والمطبوعات.

الفصل الرابع : التقرير المالي

ارتفع رأس المال المدفوع في نهاية 31 ديسمبر 2001 إلى24,751,667 دينارا كويتيا (80,451,365 دولارا أمريكيا) مقارنة بما كان عليه في 31 ديسمبر 2000 وهو مبلغ 24,689,871 دينارا كويتيا (80,250,507 دولارا أمريكيا) أي أنه ارتفع بمقدار 61,796 دينارا كويتيا (200,858 دولارا أمريكيا) وتمثل الزيادة مبلغ دفعته حكومة السودان لزيادة حصّتها في رأسمال المؤسسة.

كان من المتوقع أن يطرأ تحسن على الأسواق المالية في النصف الأخير من عام 2001 نتيجة لتخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا بالإضافة إلى إجراءات اقتصادية أخرى اتخذت لإنعاش الاقتصاد العالمي إلا أن الأسواق المالية ظلت في انخفاض حتى فوجئ العالم بأحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة التي أحدثت في الأسواق هزّة عنيفة مما انعكس سلبا على الإيرادات (الخسائر) الدفترية، والتي إنخفضت، شاملة التعويضات للاسترداد، من 911,237 دينارا كويتيا (2,961,831 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2000 إلى (86,804) دينارا كويتيا (282,143 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2001.

أما النتيجة الدفترية التي سجلتها إيرادات الاستثمارات في المحافظ والصناديق في 31 ديسمبر 2001 فقد أظهرت خسارة بلغت 2,111,340 دينارا كويتيا (6,862,576 دولارا أمريكيا) كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار الكويتي قد نتج عنه ربحا في صافي فروقات أسعار العملات الأجنبية بلغ 2,920 دينارا كويتيا (9,491 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2001 مقابل ربح قدره 110,630 دينارا كويتيا (359,585 دولارا أمريكيا) في 31 ديسمبر 2000.

فيما يتعلق بالمصروفات الإجمالية لعام 2001 فقد بلغت 1,773,548 دينارا كويتيا (5,764,636 دولارا أمريكيا) مقابل 1,793,525 دينارا كويتيا (5,829,572 دولارا أمريكيا) لعام 2000 بانخفاض مقداره 19,977 دينارا كويتيا (64,936 دولارا أمريكيا) بنسبة 1.11% .

تظهر الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2001 أن إجمالي موارد المؤسسة المالية بلغ 61,797,690 دينارا كويتيا (200,863,583 دولارا أمريكيا) منها 28,829,672 دينارا كويتيا (93,706,273 دولارا أمريكيا) موارد نقدية و32,968,018 دينارا كويتيا (107,157,310 دولارا أمريكيا) أوراق قبض تجارية وتعويضات للاسترداد.

تقرير مراقب الحسابات

السادة رئيس وأعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة
دولـة الكويـت.

لقد دققت الميزانية العمومية المرفقة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار – مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة– كما في 31 ديسمبر 2001 ، وبيانات الإيرادات والمصروفات والتغيرات في حقـوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية آنذاك. إن هـذه البيانات المالية من مسؤولية إدارة المؤسسة، وإن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى التدقيق الذي قمت به.

لقد قمت بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بان البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية . وتشتمل إجراءات التدقيق على فحص عينات من المستندات والأدلة المؤيدة للمباله والإيضاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي أجرتها الإدارة، كذلك تقييم شامل لعرض البيانـات الماليـة. وباعتقادي إن التدقيق الذي قمت به يوفر أساسا معقولا يمكنني من إبداء رأيي حول البيانات الماليـة.

طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يتم الاعتراف بالموجودات أو الإيرادات أن كان تحصيلها أمـرا مؤكدا. وكما هو مبين في إيضاح رقم (8)، فقد قامت المؤسسة باحتساب فوائد تأخير على تعويضـات للاسترداد وأوراق قبض تجارية مستحقة من بعض الأقطار المساهمة في المؤسسة في حيـن أن تلك الأقطار لم تقـم بسداد المباله الأساسية مما أدى إلى زيادة الموجودات فـي 31 ديسمبر 2001 وانخفاض صافي خسائر السنة المنتهية آنذاك بمبله 15,219,851 دينار كويتي ومبلـه 1,613,545 دينار كويتي على التوالي.

إن أوراق القبض التجارية وتعويضات للاسترداد البالغة 3,965,585 دينـار كويتي و29,002,433 دينار كويتي على التوالي في 31 ديسمبر 2001 تستحق على بعض الأقطار المساهمـة في المؤسسة وأطراف أخرى. وبسبب الظروف الاقتصادية والسياسية لتلك الأقطار والأطراف، فإنـه مـن غير الممكن في الوقت الحالي تحديد إمكانية سداد تلك المباله، وعليه لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية للخسائر التي قد تنتج عـن عدم السداد.

برأيي، وباستثناء أثر ما ورد في الفقرة الثالثة أعلاه على البيانات المالية وخضوعا لتأثير أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما لو عرف إمكانية تحصيل المباله الواردة في الفقرة الرابعة أعلاه، فان البيانات المالية المشار إليها تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي للمؤسسـة العربية لضمان الاستثمار – مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة– كما في 31 ديسمبر 2001، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

برأيي كذلك، إن المؤسسة تمسك حسابات منتظمة، وإنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهمتي، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة مخالفات لأحكام اتفاقية المؤسسة على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمؤسسة أو نتائج أعمالها.

دولـة الكويـت
17 مارس 2002

د. شعيب عبد الله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
عضو في أندرسن العالمية

الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2001

		31 ديسمبر	
		2001	2000
الموجـودات	**إيضاح**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
النقد والنقد المعادل	4	392,369	657,917
إستثمارات في سندات		1,466,758	1,009,620
إستثمارات في محافظ مالية وصناديق إستثمارية		25,935,608	30,559,119
ودائع لأجل		_	30,558
مطالبة على قطرين مساهمين	5	669,206	647,548
أوراق قبض تجارية	6	3,965,585	3,938,775
مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية	7	365,731	365,731
تعويضات للإسترداد	8	29,002,433	28,089,895
فوائد مستحقة		15,277,459	13,632,169
تعويضات إعادة التأمين المدينة	9	4,910,943	4,878,285
المستحق من صندوق الأدخار		186,464	317,629
مدينون وحسابات مدينة أخرى	10	530,299	236,533
حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية	11	1,171,560	1,211,556
مجموع الموجودات		**83,874,415**	**85,575,335**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

		31 ديسمبر	
		2001	2000
المطلوبات وحقوق المساهمين	**إيضاح**	**دينار كويتي**	**دينار كويتي**
المطلوبات :			
دائنون وحسابات دائنة أخرى	12	1,845,212	1,898,899
تعويضات إعادة التأمين الدائنة	9	7,827,608	7,676,285
مجموع المطلوبات		**9,672,820**	**9,575,184**
حقوق المساهمين :			
رأس المال المدفوع	13	24,751,667	24,689,871
إحتياطي عام	14	49,449,928	51,310,280
مجموع حقوق المساهمين		**74,201,595**	**76,000,151**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**83,874,415**	**85,575,335**

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001

		31 ديسمبر	
		2001	2000
	إيضاح	دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات وعائدات الاستثمارات:			
صافي أقساط الضمان		233,967	209,325
فوائد أوراق قبض تجارية وتعويضات للإسترداد	8	1,613,545	1,523,833
فوائد بنكية		17,981	34,015
فوائد سندات		140,244	106,129
خسائر إستثمارات	15	(2,149,475)	(1,191,489)
ربح فروقات عملات أجنبية	16	2,920	110,630
فوائد مطالبة على قطرين مساهمين	5	46,393	71,679
ايرادات أخرى متنوعة		7,621	47,115
مجموع الإيرادات		**(86,804)**	**911,237**
المصروفات :	17		
الباب الأول ـ رواتب وأجور ومكافآت		1,034,517	1,099,650
الباب الثاني ـ مصروفات عمومية وإدارية		586,676	641,205
الباب الثالث ـ مصروفات رأسمالية		60,505	47,535
الباب الرابع ـ مخصص طوارئ وأتعاب تحكيم		91,850	5,135
مجموع المصروفات		**1,773,548**	**1,793,525**
صافي خسائر السنة		**(1,860,352)**	**(882,288)**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001

	رأس المال المدفوع دينار كويتي	إحتياطي عام دينار كويتي	صافي الإيرادات (الخسائر) المتجمعة دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
الرصيد في 31 ديسمبر 1999	24,689,871	52,192,568	_	76,882,439
صافي إيرادات السنة	_	_	(882,288)	(882,288)
المحول من الإحتياطي العام	_	(882,288)	882,288	_
الرصيد في 31 ديسمبر 2000	24,689,871	51,310,280	_	76,000,151
المدفوع في زيادة رأس المال	61,796	_	_	61,796
صافي خسائر السنة	_	_	(1,860,352)	(1,860,352)
المحول من الإحتياطي العام	_	(1,860,352)	1,860,352	_
الرصيد في 31 ديسمبر 2001	24,751,667	49,449,928	_	74,201,595

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001

	2001	2000
	دينار كويتي	دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
صافي خسائر السنة	(1,860,352)	(882,288)
تعديلات :		
إستهلاك	60,505	47,535
صافي خسائر الإستثمارات	2,149,475	1,191,489
إيرادات فوائد	(1,818,163)	(1,735,656)
مصاريف فوائد عن عقد الإستئجار التمويلي	98,343	99,115
خسارة العمليات قبل التغير في موجودات ومطلوبات التشغيل	(1,370,192)	(1,279,805)
المحصل من مطالبة على قطرين مساهمين	24,735	9,492
الزيادة في أوراق قبض تجارية	(26,810)	(11,601)
المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية	-	15,119
الزيادة في تعويضات للإسترداد	(912,538)	(1,642,689)
الزيادة في تعويضات إعادة التأمين المدينة	(32,658)	-
(الزيادة) النقص في المدينين والحسابات المدينة الأخرى	(293,766)	74,861
النقص (الزيادة) في المستحق من / الى صندوق الادخار	131,165	(397,125)
الزيادة (النقص) في الدائنين والحسابات الدائنة الأخرى	(41,875)	82,152
الزيادة في تعويضات إعادة التأمين الدائنة	151,323	-
النقد المستخدم في العمليات	(2,370,616)	(3,149,596)
فوائد مستلمة	126,480	167,876
توزيعات أرباح مستلمة	21,049	16,806
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(2,223,087)	(2,964,914)
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية :		
صافي(المدفوع في) المحصل من تداول سندات	(516,321)	599,866
صافي المحصل من بيع إستثمارات في محافظ مالية وصناديق إستثمارية	2,512,170	388,352
المحصل من ودائع لأجل	30,558	465,768
المدفوع في شراء موجودات ثابتة	(20,509)	(10,821)
صافي النقد الناتج من الأنشطة الإستثمارية	2,005,898	1,443,165
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :		
المدفوع من الالتزامات الرأسمالية لعقد الإستئجار التمويلي	(11,812)	(11,040)
فوائد مدفوعة عن عقد الإستئجار التمويلي	(98,343)	(99,115)
المستلم من زيادة رأس المال	61,796	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(48,359)	(110,155)
صافي النقص في النقد والنقد المعادل	(265,548)	(1,631,904)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	657,917	2,289,821
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**392,369**	**657,917**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا من البيانات المالية

إيضاحات حول البيانات المالية 31 ديسمبر 2001

1. نشاط المؤسسة وطبيعة عملها

إن المؤسسة هي مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة ومقرها الرئيسي دولة الكويت، وأهم أغراضها هو توفير الضمان للاستثمارات العربية البينية ضد المخاطر غير التجارية والإئتمانات المرتبطة بالتجارة بين الأقطار المساهمة من الأخطار التجارية وغير التجارية المنصوص عليها في اتفاقية إنشائها كما أنها تعمل على تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الأقطار المتعاقدة.

إن عنوان المؤسسة المسجل هو صندوق بريد 23568 الصفاة ، 13096 دولة الكويت.

بلغ عدد موظفي المؤسسة 43 موظفا كما في 31 ديسمبر 2001 (2000 - 47 موظفا).
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل المدير العام للمؤسسة بتاريخ 17 مارس 2002.

2. السياسات المحاسبية الهامة

يتم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ – أساس الإعداد:

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل بإعادة تقييم بعض الاستثمارات .

ب – النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد في نقد في الصندوق ولدى البنوك . ويتمثل النقد المعادل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الشراء والقابلة للتحويل إلى مبالغ معروفة من النقد والتي لا تكون عرضة لمخاطر مادية من حيث التغير في القيمة مثل الودائع الثابتة التي تستحق خلال 3 شهور من تاريخ الإيداع.

جـ – استثمارات متاحة للبيع:

تقوم المؤسسة بتحديد التصنيف المناسب لاستثماراتها في تاريخ الشراء، ويتم إعادة النظر في هذا التصنيف بصفة دورية، وقد قامت المؤسسة بتصنيف استثماراتها التي تحتفظ بها لفترة غير محددة ، والتي يمكن بيعها عند الحاجة كاستثمارات متاحة للبيع وتتضمن هذه الاستثمارات السندات والمحافظ والصناديق الاستثمارية والمساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية .

تثبت الاستثمارات بتكلفة الشراء والتي تتضمن المصاريف اللازمة لإتمام عملية الشراء وتمثل المقابل المادي المدفوع وذلك بإتباع طريقة تاريخ التسوية في المحاسبة عنها. ويتم تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ البيانات المالية. ويتم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة من خلال أسعار السوق المعلنة ، ويتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة باستخدام الطرق الملائمة مثل معدلات السعر/ الربحية/التدفق النقدي وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة لكي تعكس الظروف المحددة للشركة المصدرة للأداة المالية التي يتم تقييمها، وفي حالة عدم إمكانية تقدير القيمة العادلة بدرجة يعتمد عليها للاستثمارات غير المسعرة ، يتم إدراجها بالتكلفة بعد تخفيضها بأي هبوط في القيمة. يتم إثبات أية أرباح أو خسائر ناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع ضمن بيان الدخل.

د – أوراق قبض تجارية:
تدرج أوراق القبض بالقيمة الاسمية وتثبت الفوائد المستحقة عليها في بيان الدخل.

هـ – تعويضات للاسترداد :
تقوم المؤسسة بتحميل الأقطار المساهمة ذات العلاقة بمباله التعويضات ضد المخاطر غير التجارية وذلك عند سداد المؤسسة لهذه التعويضات للأطراف المؤمن لها.

و – المدينون:
يتم إدراج المدينين بالقيمة الاسمية بعد استنزال مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

ز – استهلاك الموجودات الثابتة :
يتم احتساب الاستهلاك لبنود الموجودات الثابتة بما في ذلك حصة المؤسسة من مبنى المقر بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة وتتراوح نسب الاستهلاك من 2,5% إلى 100% سنويا . يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الموجودات الثابتة.

ح – انخفاض قيمة الموجودات:
يتم مراجعة القيم الدفترية لموجودات المؤسسة في تاريخ كل ميزانية عمومية لغرض تحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. في حال توافر هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد المتعلق بالذمم المدينة هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المتعلق بالموجودات، ولا يتم خصم الذمم قصيرة الاستحقاق. إن المبلغ القابل للاسترداد المتعلق باستثمارات المؤسسة المتاحة للبيع هو القيمة العادلة لها كما في تاريخ الميزانية العمومية.

يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة في سنوات سابقة كإيراد في حالة وجود دلالة على أن خسارة الانخفاض المسجلة سابقا لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت.

ط – الدائنون:
يتم إدراج الدائنين بالتكلفة.

ي – مكافأة نهاية الخدمة:
يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونائب المدير العام بناء على المادة رقم (6) من قرار السادة وزراء المال والاقتصاد العرب الصادر في أبو ظبي. وتحتسب مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بناء على شروط التعاقد للموظف ويتم إضافتها في بداية كل سنة إلى حساب صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي.

ك – تحقق الدخل:
تقيد الفوائد وأقساط الضمان وأرباح الاستثمارات على أساس مبدأ الاستحقاق.

ل – العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية

العمومية. ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة عن ذلك كجزء من نتائج أعمال السنة.

م – عقود الاستئجار:
إن مقر المؤسسة مستأجر بموجب عقد استئجار تمويلي. وقد تم رسملة حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية بالقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات المستقبلية في تاريخ عقد الاستئجار، كما تم إدراج نفس المبلغ ضمن المطلوبات في الميزانية العمومية. وتحمل الفوائد المتضمنة ضمن الإيجارات في بيان الإيرادات والمصروفات على مدة فترة عقد الاستئجار والتي تمثل نسبة ثابتة من الرصيد الرأسمالي المتبقي.

ن – إعادة التأمين:
تقوم المؤسسة من خلال النشاط الاعتيادي بالعمل على الحد من الخسائر التي قد تنتج عن عمليات الضمان وذلك عن طريق إعادة تأمين بعض المخاطر مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى، ويتم تقدير المبالغ المتوقع استردادها من شركات إعادة التأمين وفقا لوثائق إعادة التأمين.

ص – الأدوات المالية:
تتعامل المؤسسة ضمن نشاطها الاعتيادي في الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية ومنها النقد والنقد المعادل والاستثمارات المتاحة للبيع والمدينين والدائنين . يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. أما التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية فيتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمؤسسة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ع – الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.
لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

غ – التقديرات المحاسبية:
إن إعداد البيانات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

3. التغير في السياسة المحاسبية
قامت المؤسسة بتاريخ 1 يناير 2001 بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية - التحقق والقياس. إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) نتج عنه تصنيف المؤسسة لأدواتها المالية إلى استثمارات متاحة للبيع وقروض وذمم نشأت بمعرفة المؤسسة وتتم المحاسبة عنها باستخدام السياسة المحاسبية الخاصة بها والواردة في إيضاح (2 جـ). ولم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر على البيانات المالية.

ولقد ترتب على تطبيق هذا المعيار تصنيف جميع الموجودات المالية باستثناء ما تم تصنيفه كاستثمارات متاحة للبيع باعتبارها قروض وذمم نشأت بمعرفة المؤسسة حيث أنها نشأت عن طريق تقديم أموال مباشرة إلى مدين دون أن يكون هناك نية لبيعها في المدى القصير.

4. النقد والنقد المعادل

	2001	2000
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد في الصندوق ولدى البنوك	365,427	589,039
ودائع لأجل	26,942	68,878
	392,369	657,917

5. مطالبة على قطرين مساهمين

تتمثل المطالبة في المباله المستحقة على قطرين مساهمين لتسديد حصتهما في رأس المال بناء على قرارات مجلس المؤسسة والاتفاقيات بين المؤسسة وكل قطر على حدة، بالإضافة إلى الفوائد المضافة على المباله المستحقة والتي بلغت 46,393 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2001 (2000 - 71,679 دينار كويتي).

6. أوراق قبض تجارية

	2001	2000
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
خمسة أوراق قبض قيمة كل منها 6,444,752 دولار أمريكي	32,223,760	32,223,760
3 أقساط تم تسديدها خلال الفترة من 1988 حتى عام 1990	(19,334,256)	(19,334,256)
	12,889,504	12,889,504
المعادل بالدينار الكويتي	3,965,585	3,938,775

تم توقيع اتفاقية بين المؤسسة وممثل حكومة القطر المساهم بتاريخ 20 ديسمبر 1989 تنص على تسديد المباله المتبقية من أوراق القبض التجارية مع أية مباله أخرى مستحقة على أقساط ربع سنوية متساوية اعتبارا من 1 يوليو 1990 قيمة كل منها خمسة ملايين دولار أمريكي، إلا أنه لم يتم تسديد أي من أوراق القبض أو الأقساط المستحقة من قبل هذا القطر . أفادت وزارة المالية لذلك القطر إن تلك الديون سيتم سدادها عند زوال الأسباب التي تحول دون التسديد.

7. مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية

تم إنشاء هذا البرنامج في إطار صندوق النقد العربي بهدف تنشيط التجارة بين الأقطار العربية، وتتمثل مساهمة المؤسسة في 0.25% من أسهم البرنامج. لم تتمكن الإدارة من تحديد القيمة العادلة لمساهمة المؤسسة وقد تم إدراجها بالتكلفة.

8- تعويضات للاسترداد

2000	2001	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
86,803,224	91,923,212	الرصيد في بداية السنة
5,141,964	2,989,281	صافي التعويضات المدفوعة خلال السنة
(21,976)	(644,689)	التعويضات المحصلة خلال السنة
91,923,212	94,267,804	الرصيد في نهاية السنة
28,089,895	29,002,433	المعادل بالدينار الكويتي

إن هذه المباله تمثل مدفوعات إلى عدة أطراف من جنسيات عربية مختلفة وتتعلق بمخاطر تحققت في عشرة أقطار مساهمة وتتركز في ثلاثة أقطار منهم.

إن الفوائد المستحقة على أوراق القبض التجارية والتعويضات للاسترداد وكذلك فوائد التأخير على الحسابات المذكورة تظهر ضمن بند فوائد مستحقة و لم يتم تحصيلها بعد . وفيما يلي تفاصيل هذه الفوائد:

2000	2001	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
39,654,345	44,527,934	الرصيد في بداية السنة
4,873,589	4,941,775	فوائد محتسبة خلال السنة
44,527,934	49,469,709	الرصيد في نهاية السنة
13,606,846	15,219,851	المعادل بالدينار الكويتي

9. تعويضات إعادة التأمين

تمثل تعويضات إعادة التأمين المدينة مطالبات المؤسسة من شركات إعادة التأمين حتى تاريخ 31 ديسمبر 2001 لتسديد حصتها من التعويضات التي دفعتها المؤسسة. أما تعويضات إعادة التأمين الدائنة فتمثل الالتزامات المترتبة على المؤسسة لشركات إعادة التأمين في حالة استرداد المؤسسة للتعويضات التي دفعتها سابقا من الأقطار المتعاقدة. وعند استلام أية مباله من هذه التعويضات فإن المؤسسة ستدفع الصافي المستحق لشركات إعادة التأمين بعد الأخذ بعين الاعتبار المباله المطلوبة من هذه الشركات والتي تظهر ضمن تعويضات إعادة التأمين المدينة.

10. مدينون وحسابات مدينة أخرى

يتضمن المدينون والحسابات المدينة الأخرى مبله 1,527,108 دولار أمريكي (أي ما يعادل 468,471 دينار كويتي) مودع في حساب معلق في أحد البنوك الخارجية كضمان لسداد التزام محتمل في أحد النزاعات القضائية إيضاح (19 - ب).

11. حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية

إن مكاتب المؤسسة توجد في المبنى المملوك بصفة مشتركة مع منظمات عربية، وتمثل حصة المؤسسة في المبنى 9,61% من مجموع تكاليف إنشاء المبنى بناء على المساحة التي تشغلها المؤسسة والمخصصة لها من المبنى. إن حصة المؤسسة من التكاليف الإجمالية تستحق السداد على 40 قسطا سنويا بقيمة 110,155 دينار كويتي حتى عام 2033 وبعد ذلك الوقت ستؤول ملكية المبنى إلى حكومة دولة الكويت.

وتتمثل حصة المؤسسة في مبنى المقر المشترك للمنظمات العربية في موجودات ثابتة مستأجرة بموجب عقد استئجار تمويلي.

12. دائنون وحسابات دائنة أخرى

	2001	2000
	دينار كويتي	دينار كويتي
المستحق للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	1,393,081	1,404,893
المستحق إلى شركات إعادة التأمين	74,540	73,401
مخصص اجازات الموظفين	94,687	93,182
مخصص الموسوعة القانونية	15,051	6,791
مخصص الطوارئ	150,000	150,000
أخرى	117,853	170,632
	1,845,212	1,898,899

يتمثل المبلغ المستحق للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في التزامات عقد استئجار تمويلي فيما يتعلق بمكاتب المؤسسة. إن الحد الأدنى للدفعات المستقبلية والقيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات هي كما يلي:

الفتـرة	دينار كويتي
2002	110,155
2003 إلى 2007	550,775
2018 إلى 2033	2,864,030
مجموع الحد الأدنى للدفعات	3,524,960
يطرح : الفوائد الضمنية	(2,131,879)
القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات	1,393,081

13. رأس المال المدفوع

إن رأسمال المؤسسة متغير بموجب الاتفاقية ومحدد ابتداء بعشرة ملايين دينار كويتي وفقا لسعر التداول الرسمي بتاريخ توقيع الاتفاقية ومقسم إلى عشرة آلاف سهم اسمي قيمة كل سهم منها ألف دينار كويتي. وقد أصدر مجلس المؤسسة قرار رقم (2) لسنة 1975 بتوصيات إلى الدول الأعضاء لزيادة حصصهم في رأس المال ليبلغ 25 مليون دينار كويتي. كذلك تم تخفيض رأسمال اثنتين من الدول الأعضاء بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمال كل منهما بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم 3 لسنة 1993. وقد بلغ هذا التخفيض 741,265 دينار كويتي. خلال عام 1998 تم تخفيض حصة إحدى الدول الأعضاء في رأس المال بقيمة الجزء غير المسدد من رأسمالها المطلوب سداده وذلك بناء على قرار مجلس المؤسسة رقم (2) لسنة 1998. بلغ هذا التخفيض 170,364 دينار كويتي وذلك بعد أن سددت هذه الدولة مبلغ 133,234 دينار كويتي. وبالإضافة إلى ذلك قامت تلك الدولة العضو بزيادة مساهمتها في رأس المال بعد قرار مجلس المؤسسة السابق ذكره بمبلغ 250,000 دولار أمريكي أو ما يعادل 76,500 دينار كويتي، كما قامت أيضا خلال 2001 بزيادة حصتها من رأس مال المؤسسة بمبلغ 200,000 دولار أمريكي أي ما يعادل 61,796 دينار كويتي آنذاك. وبناء عليه، فان رأسمال المؤسسة كما في تاريخ الميزانية العمومية كما يلي:

2000	2001	
رأس المال	رأس المال	
دينار كويتي	دينار كويتي	
525,000	525,000	المملكة الأردنية الهاشمية
1,500,000	1,500,000	دولة الإمارات العربية المتحدة
500,000	500,000	دولة البحرين
1,250,000	1,250,000	الجمهورية التونسية
1,250,000	1,250,000	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
200,000	200,000	جمهورية جيبوتي
3,750,000	3,750,000	المملكة العربية السعودية
1,156,136	1,217,932	جمهورية السودان
500,000	500,000	الجمهورية العربية السورية
58,735	58,735	جمهورية الصومال الديمقراطية
500,000	500,000	الجمهورية العراقية
750,000	750,000	سلطنة عمان
500,000	500,000	دولة فلسطين
2,000,000	2,000,000	دولة قطر
3,000,000	3,000,000	دولة الكويت
500,000	500,000	الجمهورية اللبنانية
2,500,000	2,500,000	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
1,250,000	1,250,000	جمهورية مصر العربية
2,000,000	2,000,000	المملكة المغربية
500,000	500,000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
1,000,000	1,000,000	الجمهورية اليمنية
25,189,871	25,251,667	رأس المال المصدر
(500,000)	(500,000)	المبلغ غير المطلوب سداده من دولة فلسطين
24,689,871	24,751,667	رأس المال المدفوع

14. الإحتياطي العام

تنص المادة (24) من إتفاقية المؤسسة على "تجميع صافي الأرباح التي تتحقق من أعمال المؤسسة لتكوين إحتياطي إلى أن يبلغ ما يساوي ثلاثة أمثال رأس المال" وبعد ذلك يقرر المجلس كيفية توزيع وإستخدام الأرباح السنوية المحققة بشرط ألا يجاوز التوزيع 10% من قيمتها وأن يكون بنسبة حصة كل عضو في رأس المال .

15. (خسائر) الإستثمارات

	2001	2000
	دينار كويتي	دينار كويتي
خسائر إعادة تقييم المحافظ والصناديق الاستثمارية	(2,111,341)	(1,211,240)
توزيعات أرباح برنامج تمويل التجارة العربية	21,049	16,806
(خسارة)ربح إسترداد وتداول السندات	(59,183)	2,945
	(2,149,475)	(1,191,489)

16. ربح فروقات عملات أجنبية

تنتج فروقات تحويل العملات الأجنبية عن تطبيق السياسة المحاسبية للمؤسسة الواردة في الإيضاح رقم 2 (ل) بالإضافة إلى فروقات عملة تتعلق بعقود عمليات آجلة لبيع وشراء العملة تخص صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي بلغ مجموعها في سنة 2001 مبلغ 75,000 دينار كويتي، حيث أن الإدارة رأت أن هذه الفروقات لا تندرج تحت أبواب المصروفات المتعارف عليها بميزانية المؤسسة. وفيما يلي ملخص لفروقات التحويل الناتجة عن العملات الأجنبية الأساسية:

	2001	2000
	دينار كويتي	دينار كويتي
مارك ألماني	(12,236)	(25,961)
دولار أمريكي	145,252	63,862
وحدة النقد الأوربي	(104,205)	112,928
ين ياباني	(2,273)	(11,277)
جنيه استرليني	(10,779)	(23,500)
عملات أخرى	(12,839)	(5,422)
	2,920	110,630

17. المصروفات

تتضمن المصروفات العمومية والإدارية لسنة 2001 فوائد الإيجار التمويلي المتعلق بمبنى المقر المشترك للمنظمات العربية بمبلغ 98,343 دينار كويتي (2000 - 99,115 دينار كويتي). كما تتمثل المصروفات الرأسمالية في استهلاك السنة للموجودات الثابتة.

18. مخصص الأخطار السارية

اعتبارا من عام 1994 أوقفت المؤسسة سياستها لتكوين مخصص للأخطار السارية حيث اعتبرت الاحتياطي العام هو الركيزة الأساسية لمواجهة كافة الالتزامات عن المخاطر التجارية وغير التجارية.

19. الالتزامات المحتملة وغير المسجلة

أ - بلغت جملة عقود الضمان السارية التي وقعتها المؤسسة مع آخرين كما في 31 ديسمبر 2001 مبلغ 88,720,837

دينار كويتي منها عمليات ضمان منفذة مقدارها 18,789,528 دينـار كويتي وعمليات معاد تأمينها ضد المخاطر السياسية بمبلغ 1,014,655 دينار كويتي، وهذا يمثل إجمالي التزامات الضمـان القائمة على المؤسسة كما في 31 ديسمبر 2001.

ب - خلال سنة 1997 قامت المؤسسة بسداد تعويض قدره 10,042,165 دولار أمريكي (يعادل 3,089,573 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة في 31 ديسمبر 2001) شاملا الفوائد حتى 31 ديسمبر 1994 إلى أحد البنوك طبقا لحكم التحكيم. بالإضافة إلى ذلك السداد، توجب على المؤسسة أيضا إصدار خطاب ضمان إلى البنك بمبلغ 927,587 دولار أمريكي (يعادل 285,381 دينار كويتي حسـب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2001). نتيجة لذلك تم الإفراج عن موجودات المؤسسة التي كانت مقيدة لدى بعض البنوك. وبناء عليـه، قامت المؤسسة بتحميل القطر ذي العلاقة بقيمة التعويض تمشيا مع سياستها بعدم تسجيـل الالتزام إلا في حالة سداده.

هذا وقد قام البنك بالاستئناف أمام المحكمة للمطالبة بفوائد تأخيرية عن التعويض السابق ذكره. تبلغ قيمة فوائد التأخير 1,527,108 دولار أمريكي (يعادل 468,471 دينار كويتي حسب أسعار التحويل السائدة كما في 31 ديسمبر 2001) و لا زالت المطالبة مطروحة أمام القضاء.

جـ - هناك مطالبة من مصدر عربي وأحد البنوك العربية بالتعويض عن مبلغ 1,040,000 دولار أمريكي (تعادل 319,966 دينار كويتي حسب أسعار التحويل كما في 31 ديسمبر 2001) وقد صدر الحكم لصالح المدعين زائدا فائدة بمعدل 21% من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. ونتيجة لذلك الحكم تم الحجز على حقوق المؤسسة المتمثلة في تعويضاتها من شركات التأمين في إحدى الدول الأعضاء. بلغت قيمة تلك الحقوق كما في 31 ديسمبر 2001 مبلغ 1,167,195 دينار كويتي مدرج ضمن رصيد تعويضات إعادة التأمين المدينة. قامـت المؤسسة بالطعن بالحكم ولا يزال الأمر مطروحا حاليا أمام القضاء.

د - هناك مطالبة أخرى تم رفعها من إحدى الشركات العربية بمبلغ 982,175 دينار كويتي بالإضافة لفائدة من 26 مايو 1996 وحتى تاريخ السداد . خلال العام 1998 صدر الحكم لصالح المدعى زائدا فائدة بمعدل 7% من تاريخ استحقاق التعويض وحتى الأداء. إن سياسة المؤسسة تقضي بتسجيل هذا الالتزام في حالة سداده وتحميل القطر ذي العلاقة بذلك المبلغ.

في رأي الإدارة وطبقا لطبيعة نشاط المؤسسة، إن جميع الالتزامات والمطالبات القضائيـة القائمة على المؤسسة من مسؤولية الغير وفي حالة دفعها سيتم استردادها من الغير بحيث يتـم الاسترداد من الدولة المعنية في حالة الخطر غير التجاري والاسترداد من المستورد في حالة الخطر التجاري. بناء على ذلك، لم يتم أخذ أي مخصص في البيانات المالية فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة.

20. الأدوات المالية

تستخدم المؤسسة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والسندات والمحافظ والصناديق الاستثمارية وأوراق القبض والمدينين والدائنين. ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه.

مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة.

إن سعر الفائدة الفعلي وفترات الاستحقاق أو إعادة التسعير للموجودات المالية الخاضعة للفائدة هي كما يلي:

	أقل من سنة	سنوات	المجموع	معدل الفائدة
31 ديسمبر 2001 :	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	%
النقد والنقد المعادل				
سندات	392,369	-	392,369	6 - 0
مطالبة على قطرين مساهمين	611,551	855,207	1,466,758	9.125 - 6.375
أوراق قبض تجارية	669,206	-	669,206	7 - 5
تعويضات للاسترداد	3,965,585	-	3,965,585	5
	29,002,433	-	29,002,433	5
31 ديسمبر 2000 :	34,641,144	855,207	35,496,351	
النقد والنقد المعادل				
سندات	657,917	-	657,917	6 - 0
ودائع لآجل	100,000	909,620	1,009,620	9.125 - 6.375
مطالبة على قطرين مساهمين	30,558	-	30,558	7.5 - 7
أوراق قبض تجارية	610,024	37,524	647,548	7 - 5
تعويضات للاسترداد	3,938,775	-	3,938,775	5
	28,089,895	-	28,089,895	5
	33,427,169	947,144	34,374,313	

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر . إن الموجودات المالية للمؤسسة والتي تتعرض لمخاطر الائتمان مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة . إن السندات يتم إصدارها إما من قبل مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة أو من قبل حكومات . ويتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وتعمل الإدارة على الحد من هذه المخاطر عن طريق التعامل مع الحكومات والجهات ذات المراكز المالية الجيدة وعدم تركيز استثماراتها.

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المؤسسة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمؤسسة تخفيض خطر تعرضها لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المؤسسة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتغير بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على تسييل موجوداتها المالية بقيمة تقارب قيمتها العادلة للوفاء بالتزاماتها

المالية. وتعمل الإدارة على الحد من هذه المخاطر عن طريق تقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري والاستثمار في الاستثمارات سهلة التسييل أو في ودائع بنكية مع موازنة فترات استحقاق الموجودات المالية مع المطلوبات المالية.

مخاطر التدفق النقدي

إن خطر التدفق النقـدي هو خطر تقلب مباله التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطـة بأداة مالية نقدية. ولا يوجد لدى المؤسسة حاليا خطر تدفق نقدي جوهري.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة إن الأساليب والافتراضات التالية يتم استخدامها لتقدير القيمة العادلة لكل بند من الأدوات المالية.

إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيمة العادلة لها فيما عدا ما يلي:

أ – أوراق القبض التجارية وتعويضات للاسترداد حيث لم تتمكن الإدارة من تحديد إمكانية سداد تلك المبالغ وبالتالي لم يتم أخذ أي مخصص للخسائر التي قد تنتج عن عدم السداد.

ب – أرصدة إعادة التأمين حيث أنها لا تحمل فوائد وتاريخ استحقاقها غير محدد.

جـ– ما ورد في إيضاح 7 عن إدراج المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية بالتكلفة.

21. صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي (غير مدقق)

استنادا إلى المادة 21 من لائحة نظام العاملين بالمؤسسة الصادر بها قرار مجلس المؤسسة رقم 6 لسنة 1981, وقرار المدير العام المؤرخ في 1 يناير 1984, تم إنشاء صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي بغرض تنمية حقوق الموظفين وتتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية:

أ – المبالغ المعتمدة سنويا في الميزانية التقديرية للمؤسسة، والمخصصة لمكافآت نهاية الخدمة، وتضاف هذه المبالغ إلى الصندوق بمجرد اعتماد الميزانية التقديرية.

ب – حصص ادخار العاملين، ويحدد كل موظف حصته بما لا يقل عن 3% من مرتبه. ويتم تحصيلها لحساب الصندوق بطريقة الاقتطاع شهريا من مرتب الموظف.

جـ– حصيلة استثمار موارد الصندوق.

عند انتهاء خدمة الموظف، يصرف للموظف صافي رصيد حسابه في الصندوق، ويؤدي إليه كذلك الفرق بين مجموع حصته من مخصصات مكافآت نهاية الخدمة التي تم قيدها لصالحه في الصندوق، وبين مبلغ مكافأة نهاية الخدمة المستحق له طبقا لشروط استخدامه، وتتحمل ميزانية المؤسسة هذا الفرق. وتنص المادة (9) من النظام على أن تتم مراجعة حسابات الصندوق سنويا ويفحص مركزه المالي دوريا بمعرفة خبير اكتواري تختاره الإدارة العامة لهذا

الغرض. وفيما يلي ملخص لمركز الصندوق المالي ونتائجه غير المدققة:

	2001	2000
الموجـودات	**دينـار كويـتي**	**دينـار كويـتي**
النقد والنقد المعادل	19	352
إستثمارات	897,332	999,980
قروض الموظفين	343,228	376,752
مجموع الموجودات	**1,240,579**	**1,377,084**
المطلوبـات		
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	813,135	849,398
إستقطاعات من رواتب الموظفين	263,140	257,098
مكافآت للموظفين	-	72,878
الحساب الجاري مع المؤسسة	186,464	317,629
مجموع المطلوبات	**1,262,739**	**1,497,003**
صافي (العجز) المتراكم	**(22,160)**	**(119,919)**
الايرادات والمصروفات		
الإيرادات وعائد الاستثمارات:		
خسائر إعادة تقييم الإستثمارات	(109,077)	(148,847)
إيرادات أخرى	228,844	95,950
فروقات عملة أجنبية وعمليات آجلة	6,443	137,046
	126,210	84,149
المصروفات	(1,450)	–
فائض السنة	124,760	84,149
(العجز) المتراكم في بداية السنة	(119,919)	(124,457)
المدفوع خلال السنة للموظفين الذين تركوا الخدمة	(27,001)	(79,611)
العجز المتراكم في نهاية السنة	(22,160)	(119,919)

إن إدارة المؤسسة على دراية بصافي العجز المتراكم الباله 22,160 دينار كويتي في 31 ديسمبر 2001 (2000 - 119,919 دينار كويتي) وتعمل الإدارة على تحسين مركز الصندوق بحيث لا يترتب التزام على المؤسسة تجاه صندوق الادخار والتكافل الاجتماعي.

22. تعويضات محتملة

تطالب المؤسسة من خلال الهيئة العامة لتقدير التعويضات بما تكبدته من خسائر نتيجة اضطرار المؤسسة إلى نقل مكاتبها إلى القاهرة خلال الفترة 1990 - 1991, وقد بلغت قيمة المطالبة مبله 917,421 دينـار كويتي. إن البيانات المرفقة لا تتضمن قيمة تلك المطالبة.

23. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لتتماشى مع تبويب أرقام السنة الحالية.